

جامعة امجد بوقرة _ بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل

شهادة الماستر أكاديمي

تخصص: محاسبة وتدقيق

الموضوع :

دور المراجعة الداخلية في زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية للمخزون
دراسة ميدانية في المركب الصناعي والتجاري - مطاحن قورصو -

تحت إشراف الأستاذ(ة):

من إعداد الطلبة:

حدوش زهرة

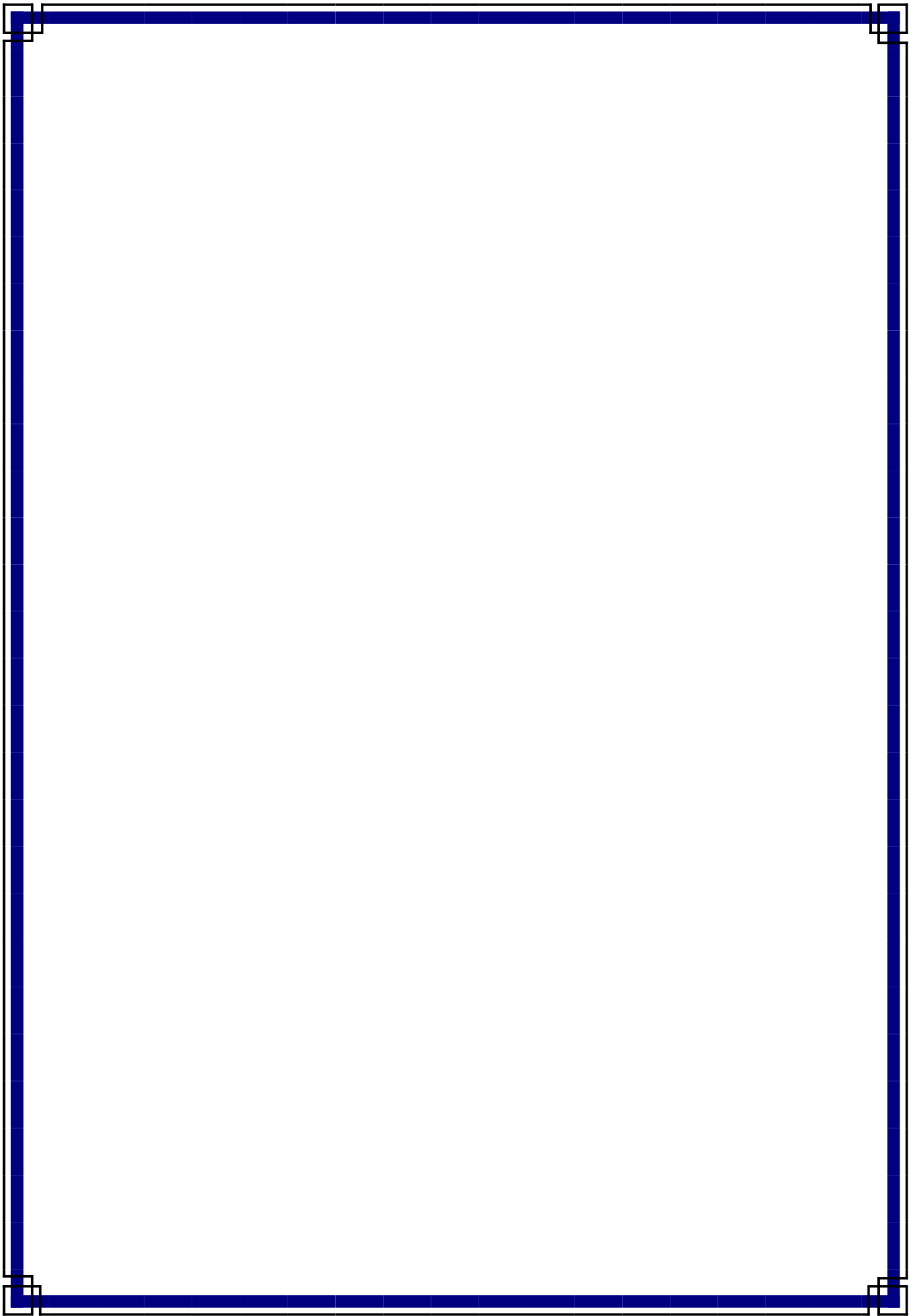
رقم المذكرة 147

- عمري مريم

- كوفي فاطمة

الصفة	أعضاء لجنة المناقشة	
رئيسا	أستاذ محاضر - ب	بلقاضي طاهر لمين
مشرفا ومقررا	أستاذة مساعدة - أ	حدوش زهرة
ممتحنا	أستاذة محاضرة - ب	بن طلحة سلمى

السنة الجامعية: 2022 / 2023



شكر وتقدير

نتقدم بجزيل الشكر لله تعالى على توفيقه لنا وحسن عونه لإنجاز هذا البحث المتواضع.

كما نتقدم بجزيل الشكر والإمتنان والعرفان إلى الأستاذة المشرفة

"حدوش زهرة"

على ما قدمته لنا من نصائح وتوجيهات.

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تخصيص جزء من وقتهم لتقييم ومناقشة هذا البحث.

تحية خاصة إلى عمال المركب الصناعي والتجاري - قورصو - لما قدموا لنا من معلومات أفادتنا في الدراسة الميدانية .

إهداء

أهدي عملي المتواضع الذي تم بعون الله

وإرادته إلى من أوصانا بهما ربي برا وإحسانا

إلى المرأة التي تصعب الكلمات والعبارات على وصفها من أفاضت علي بسيل غير منقطع
من الحب والإحسان ومن كانت دوما سندا ودعما لا ينقطع ولا يسأم ولا تبخل علي بالدعاء.

" والدتي الغالية "

وإلى من كلله الله بالهيبة والوقار من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل
افتخار

" والدي العزيز "

وإلى إخوتي اللذان كان نعم السند مع تمنياتي لهم بالنجاح في حياتهم

" عمر ومصطفى "

وإلى كل العائلة الكريمة وإلى كل النفوس الطيبة التي وقفت بجانبني وإلى رفيقة مشواري

التي قاسمتني لحظاته رعاها الله ووفقها متمنية لها التوفيق في الحياة المهنية

" فاطمة "

مريم

إهداء

أهدي عملي المتواضع الذي تم

بعون الله وإرادته

إلى كل من كان لهم الفضل في نجاحي

إلى من سهرت وتعبت من أجلي صاحبة القلب الصافي قرة عيني

"والدتي الغالية "

إلى من كلل أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة ليمدّد لنا طريق العلم إلى القلب الكبير

"والدي العزيز"

إلى العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال والذين كانوا سندا في حياتي ولم يخلوا شيء من

أجلي " إخوتي وأختي العزيزة"

إلى رفيقة مشواري التي قاسمتني لحظاته رعاها الله ووفقها متمنية لها التوفيق في الحياة

المهنية "مريم"

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي وإلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي

فاطمة

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	شكر وتقدير
III-II	الإهداء
V-IV	فهرس المحتوى
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VII	قائمة الملاحق
IX	قائمة الاختصارات والرموز
X	الملخص
أ-ج	مقدمة
40 - 02	الفصل الأول: الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية للمخزون
02	تمهيد
03	المبحث الأول: عموميات حول المخزون ونظام الرقابة الداخلية للمخزون
03	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول المخزون
13	المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول نظام الرقابة الداخلية للمخزون
20	المبحث الثاني : المراجعة الداخلية و دورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخزون
21	المطلب الأول : عموميات حول المراجعة الداخلية
28	المطلب الثاني : المراجعة الداخلية للمخزون
34	المطلب الثالث : دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية لدورة المخزون
40	خلاصة
98 - 42	الفصل الثاني: دراسة ميدانية في المركب الصناعي والتجاري - مطاحن قورصو -
42	تمهيد
43	المبحث الأول : تقديم عام للمركب الصناعي والتجاري - مطاحن قورصو -
43	المطلب الأول : التعريف بالمركب الصناعي والتجاري - مطاحن قورصو -
48	المطلب الثاني : أهداف المركب وهيكله التنظيمي

67-53	المبحث الثاني : واقع المراجعة الداخلية للمخزون في المركب الصناعي والتجاري -قورصو-
53	المطلب الأول: مراحل مسك مهمة المراجعة الداخلية في المركب الصناعي والتجاري -قورصو-
54	المطلب الثاني : تقييم نظام الرقابة الداخلية لدورة المخزون
60	المطلب الثالث: الإجراءات العملية لمراجعة دورة المخزون
67	خلاصة
71 - 69	الخاتمة
76 - 73	قائمة المراجع
90-78	الملاحق

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	معلومات عامة حول المركب	47
02	قائمة استقصاء الرقابة الداخلية للمشتريات	55
03	قائمة استقصاء الرقابة الداخلية للمخزون	57
04	قائمة استقصاء الرقابة الداخلية للمبيعات	59

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المجمعات الصناعية والتجارية لفرع مركز الحبوب	46
02	الهيكل التنظيمي لمركب فرع حبوب الوسط - قورصو -	49

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	فاتورة شراء الزيتون	78
02	وصل تسليم المشتريات	79
03	دفتر الأستاذ لدى البنك	80
04	ميزان المراجعة للمخزونات	82
05	النظام المحاسبي المالي SCF	83
06	جدول تقييم المخزون	85
07	جدول تقييم المخزون (ملصقات الفرينة ذات الحجم 05 كلغ)	88
08	فاتورة البيع	89
09	وصل التسديد	90

قائمة الاختصارات والرموز:

الإختصارات	المعنى
APICS	الجمعية الأمريكية للرقابة على المخزون والإنتاج
CMUP	التكلفة الوسيطة المرجحة
FIFO	الوارد أولاً صادر أولاً
LIFO	الوارد أخيراً صادر أولاً
AICPA	المجمع الأمريكي للمحاسبين
SPA	شركة مساهمة
EPE	مؤسسة عمومية اقتصادية
CIC	مجمع صناعي وتجاري
ETIQUETTES FARINE 05 KG	ملصقات الفرينة ذات الحجم 05 كلغ
SCF	النظام المحاسبي المالي

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية للمخزون، حيث تعد المراجعة الداخلية نشاط مستقل تهدف إلى مراجعة مختلف العمليات الخاصة بالمؤسسة لخدمة الإدارة من خلال متابعة الأدوات الرقابية الموضوعة، وفي المقابل تعتبر الرقابة الداخلية مجموعة من الإجراءات والقواعد التي توضع من طرف الإدارة للتحكم في وظائف المؤسسة بغية الوصول إلى السير الفعال للأنشطة.

ولتحقيق هدف الدراسة الرئيسي، قمنا بإجراء دراسة ميدانية على مستوى المركب الصناعي والتجاري - قورصو-، وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية لدورة المخزون باستخدام قوائم الاستقصاء والتي تم من خلالها استخراج نقاط القوة والضعف، بالإضافة إلى دراسة ومراجعة بعض الوثائق الثبوتية المتعلقة بالمشتريات والمخزونات والمبيعات التي ينبغي على المراجع الداخلي التقيد بها أثناء تقييمه لنظام الرقابة الداخلية لدورة المخزون في المركب.

الكلمات المفتاحية

المراجعة الداخلية - نظام الرقابة الداخلية للمخزون - المراجع الداخلي.

Summary:

This study aimed to emphasize the significance of internal audit in enhancing the effectiveness of the internal control system for inventory. Internal audit serves as an independent activity that reviews the various operations of an organization, supporting management by monitoring the implemented oversight tools. On the other hand, internal control encompasses a set of procedures and rules developed by management to govern the functions of an enterprise, ensuring the efficient execution of activities.

To accomplish the primary objective of this study, a field research was conducted at the Industrial and Commercial Compound - CORSO. The evaluation of the internal control system for the inventory cycle was carried out using survey checklists. These checklists facilitated the extract of strengths and weaknesses within the system. Additionally, specific procurement, inventory, and sales documents were examined and reviewed to establish the guidelines that internal auditors should adhere to when assessing the internal control system of the compound's inventory cycle.

Key words:

Internal audit- Internal control system for inventory- Internal auditor..

مقدمة

لقد شهد العالم خلال القرن الماضي العديد من التطورات والتغيرات خاصة في مجال المعاملات الاقتصادية والتي كان لها تأثير مباشر على حجم المؤسسات الاقتصادية، وهذه التغيرات مست أيضا مجال المراجعة الداخلية نظرا لزيادة الاهتمام بها كونها آلية تقوم على حماية الحقوق والملكيات في المؤسسات، فهي تساعد الإدارة للقيام بمسؤولياتها بفاعلية وكذا متابعة ومراقبة كافة عمليات وأنشطة المؤسسة.

وتعتبر المراجعة الداخلية أداة من أدوات الرقابة الداخلية في المؤسسة، فهي نشاط تقييمي مستقل بالمؤسسة تهدف إلى فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وتتولى تتبع جوانب القصور والثغرات التي تؤدي إلى ضعف الرقابة الداخلية والعمل على رفع وتحسين كفاءة هذه الأخيرة في المؤسسة بصورة سليمة وبما يحقق أهدافها وحماية أصولها، ومن بين هذه الأصول المخزون.

فالمخزون يقوم بدور مهم في معظم المؤسسات، ووجوده لا يقتصر على المؤسسات الصناعية والتجارية، بل يمتد أيضا ليشمل المؤسسات الخدمية، ونظرا لأهميته فإنه يتلقى الكثير من الاهتمام لدى العديد من مسؤولي الإدارة وأطراف الرقابة الداخلية ويتم الاحتفاظ به لحين الطلب أو الحاجة إليه للاستخدام وتحقيق المنفعة.

ونظرا لأهمية المخزون تسعى المؤسسة إلى وضع نظام رقابي فعال يضمن لها حمايته من كل التلاعبات، وللوقوف على مدى تطبيق الخطط الموضوعية والتحقق من الإجراءات المتبعة بداية من عملية شرائه وتخزينه إلى غاية خروجه من المخازن بهدف تصنيعه أو بيعه مباشرة، تعمل المراجعة الداخلية على فحصه وتقييمه بشكل فعال وتعمل أيضا على اكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف ومعالجتها لضمان السير الحسن له داخل المؤسسة.

1- إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق سنحاول تحليل هذا الموضوع انطلاقا من طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم المراجعة الداخلية في زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية للمخزون في المركب الصناعي والتجاري - قورصو - ؟

2- الأسئلة الفرعية:

وللإجابة على هذه الإشكالية أدرجنا بعض الأسئلة الفرعية وهي:

- ما هو نظام الرقابة الداخلية للمخزون؟
- ما هي العلاقة بين المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية للمخزون؟



- هل يساهم تقرير المراجع الداخلي في زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية للمخزون للمركب الصناعي والتجاري قورصو ؟

3- الفرضيات:

من خلال التساؤلات الفرعية السابقة نفترض ما يلي:

- نظام الرقابة الداخلية للمخزون هو مجموع الإجراءات الموضوعة من طرف المؤسسة لحماية مخزونها والتأكد من السير الصحيح لدخوله وخروجه من المخازن.
- للمراجعة الداخلية دور فعال في تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخزون واكتشاف نقاط القوة والضعف وتصحيحها.
- يساهم تقرير المراجع الداخلي بشكل كبير في تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخزون في المركب، وفي تحسينه وزيادة فعاليته، وذلك من خلال الاقتراحات والتوصيات التي يقدمها المراجع للإدارة.

4- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إظهار الدور الذي تقوم به المراجعة الداخلية في زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية لدورة المخزون، وذلك من أجل معرفة وتحديد النقائص والأخطاء التي تؤثر على أداء المركب ومحاولة تصحيحها، كما تعمل على تطبيق مدى الالتزام بتنفيذ الإجراءات والقواعد حسب ما هو مخطط له.

5- أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

- دراسة متغيرات البحث (المراجعة الداخلية، الرقابة الداخلية للمخزون) بشكل مفصل وشامل.
- التعرف على إجراءات المراجعة الداخلية للمخزون ومدى مساهمة المراجع الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية لدورة المخزون.
- محاولة تشخيص واقع المراجعة الداخلية في المركب الصناعي والتجاري - قورصو - للوقوف على مدى تقييم نظام الرقابة الداخلية لدورة المخزون.

6- منهج البحث:

للإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال الاستعانة بالمراجع ذات العلاقة بموضوع البحث.

واعتمدنا على منهج دراسة حالة الذي يمكننا من التعمق في الموضوع من خلال الزيارة الميدانية للمركب الصناعي والتجاري - قورصو - محل البحث.



7- أدوات البحث:

اعتمدنا في بحثنا على:

- كتب ذات علاقة بموضوع البحث.
- المجالات.
- محاضرات ومطبوعات.
- مذكرات ورسائل جامعية.
- مواقع الانترنت.
- الاستقصاء.

8- أسباب اختيار البحث:

هناك عدّة أسباب جعلتنا نختار هذا الموضوع، منها :

- تعلق البحث بمجال تخصصنا "محاسبة وتدقيق" .
- الرغبة الشخصية في الاطلاع أكثر على هذا البحث والإلمام بجميع جوانبه خاصة الجانب الميداني.
- التعرف على كيفية إجراء المراجعة الداخلية ومساهمتها في تقييم نظام الرقابة الداخلية لدورة المخزون في المركب الصناعي والتجاري - قورصو -.

9- حدود البحث:

- الحدود المكانية: المركب الصناعي والتجاري - قورصو -.
- الحدود الزمنية:
- بالنسبة للمشتريات: تم تقييمها من 12 مارس إلى غاية 16 مارس 2023.
- بالنسبة للمخزونات: تم تقييمها من 26 مارس إلى غاية 30 مارس 2023.
- بالنسبة للمبيعات: تم تقييمها من 9 أبريل إلى غاية 13 أبريل 2023.

10- صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتنا ما يلي:

- قلة المراجع الحديثة التي تعالج بحثنا.
- صعوبة الحصول على المعلومات الكافية من طرف المركب.
- حداثة مصلحة المراجعة الداخلية بالمركب.

11- الدراسات السابقة:

- " مساهمة لتحديد متغيرات القرار المتعلقة بالمخزون الأمثل لاستخدام بحوث العمليات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية "

هذه الدراسات عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، من إعداد الطالب عيسى حجاب، جامعة محمد خيضر - بسكرة -، سنة 2015، حيث تمت دراسة حالة عينة من مؤسسات مطاحن القمح للفترة (2010 - 2012)، وتمحورت الإشكالية حول: كيف يتم تحديد متغيرات القرار المتعلقة بالمخزون الأمثل لاستخدام بحوث العمليات في مؤسسة اقتصادية؟

توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها:

- يشكل المخزون أكثر من 60% من إجمالي رأس المال المستثمر وبالتالي يجب تطبيق أقصى أنواع الرقابة باعتباره رأس مال عاطل.
- حتى ترفع المؤسسة الاقتصادية من أرباحها لابد لها من تدنية تكاليف المخزون.
- نظرا لتعدد مخزونات المؤسسة الاقتصادية وكثرتها، يتوجب عليها استخدام طرق الرقابة الانتقائية لعزل تلك القلة من المخزونات التي تؤثر على نشاط المؤسسة وسيورتها والتي يجب أن تطبق عليها أقصى أنواع الرقابة.

- " مكانة التدقيق الداخلي في تدعيم عملية تسيير المخزونات "

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، من إعداد الطالبة ختانة أمينة، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، عين الدفلى، سنة 2020، حيث تمت دراسة حالة مؤسسة تحويل المعادن، وتمحورت الإشكالية حول: كيف يساهم التدقيق الداخلي من دعم عملية تسيير المخزونات بالمؤسسة الاقتصادية؟

توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها:

- ترجع أهمية التدقيق الداخلي للمخزونات إلى أهمية المخزون نفسه باعتباره أهم عناصر الميزانية لأي مؤسسة صناعية أو تجارية حيث يقوم المدقق الداخلي بمجموعة من الإجراءات التدقيقية للتأكد من متابعة الإجراءات الرقابية و سلامة العمليات المتعلقة به من شراء وتخزين وإخراج والتحكم في كل التكاليف المتعلقة بوظيفة التخزين.
- تسعى وظيفة تسيير المخزونات إلى تلبية حاجيات الزبائن والعملية الإنتاجية من المواد المخزنة بأقل تكلفة ممكنة.

- يقوم المدقق الداخلي بإختبار الوجود الفعلي للمخزون والتأكد من صحة التسجيلات بدفاتر لعمليات الشراء والبيع وأنها معاملات حقيقية مما يساعد مسيري المخزونات على اكتشاف كل محاولات السرقة والتلاعبات المتعلقة بإدارته ويضمن المحافظة اللازمة للمخزونات.

• "مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية المؤسسة"

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكايمي، من إعداد الطالب تافرونت عادل، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -، سنة 2014، حيث تمت دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي BEA وكالة ورقلة، وتمحورت الإشكالية حول: كيف يمكن أن تساهم المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة؟

توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها:

- المراجعة الداخلية من بين الوسائل الأكثر فاعلية في التوجيه والترشيد في عملية اتخاذ القرار لما توفره من معلومات دقيقة وصحيحة حول مختلف العمليات التي تقوم بها مختلف المصالح بالمؤسسة.
- يجب أن يكون الشخص المكلف بأداء مهمة أو وظيفة المراجعة الداخلية على درجة كبيرة من النزاهة والإلمام بالميدان.
- الرقابة الداخلية هي مجموعة من الإجراءات والتعليمات والقوانين الموضوعة من طرف الإدارة لضمان التحكم في وظائف المؤسسة بغية الوصول إلى تسيير ناجح للعمليات المالية والإدارية التي تقوم بها هذه الأخيرة.

أما فيما يخص موضوع دراستنا المتمثل في: دور المراجعة الداخلية في زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية للمخزون، دراسة ميدانية في المركب الصناعي والتجاري -قورصو-، وكإضافة عن الدراسات السابقة التي ركزت على المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية والمخزونات بصفة عامة في المؤسسة، فإن موضوعنا جاء فيه نوع من التخصيص حول المراجعة الداخلية ودورها في زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية للمخزون لتكون الدراسة أكثر تركيزا ووضوحا، حيث تطرقنا إليها نظريا وميدانيا وهذا ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة الذكر.

12- هيكل البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من الفرضيات قمنا بتقسيم بحثنا إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي (دراسة ميدانية).

فبالنسبة للفصل الأول الذي تحت عنوان الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية للمخزون وقمنا بتقسيمه إلى مبحثين، تمّ التطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم أساسية حول المخزون ونظام

الرقابة الداخلية للمخزون، ثمّ في المبحث الثاني إلى المراجعة الداخلية ودورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية لدورة المخزون.

أما بالنسبة للفصل الثاني فهو عبارة عن دراسة ميدانية في المركب الصناعي والتجاري - قورصو - وقمنا بتقسيمه كذلك إلى مبحثين، تمّ التطرق في المبحث الأول إلى تقديم عام للمركب، ثمّ في المبحث الثاني إلى واقع المراجعة الداخلية للمخزون في المركب الصناعي والتجاري - قورصو -.

الفصل الأول:

الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية والمراجعة
الداخلية للمخزون

تمهيد:

تعتبر المراجعة الداخلية وظيفة تقييمية مستقلة داخل المؤسسة، وهي تعمل على فحص وتقييم الأنشطة التي تقوم بها، وذلك بتقييم رقابتها الداخلية، ومن أهمها نظام الرقابة الداخلية للمخزون، وذلك لاستخراج مدى تطبيقها للإجراءات الموضوعية ومدى كفاءتها وفعاليتها في المؤسسة، إذ يتوقف عمل المراجعة الداخلية على تفاعل إجراءاتها مع ضوابط نظام الرقابة الداخلية من أجل اكتشاف نقاط قوته وضعفه، وبالتالي مدى فاعليته، ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخزون ونظام الرقابة الداخلية للمخزون.

المبحث الثاني: المراجعة الداخلية ودورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخزون.

المبحث الأول: عموميات حول المخزون ونظام الرقابة الداخلية للمخزون

يقوم المخزون بدور هام في المؤسسة باعتباره عنصراً أساسياً من عناصر الأصول الجارية، فلا يمكن الاستغناء عنه خاصة في المؤسسات التجارية والصناعية، ولضمان حسن سير عمله في المؤسسة ينبغي التقيد بنظام رقابة داخلية فعالة للوقاية من احتمال وقوع الأخطاء والمخالفات التي تطرأ على عناصره.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق في المطلب الأول إلى مفاهيم أساسية حول المخزون، أما في المطلب الثاني سنتطرق إلى نظام الرقابة الداخلية للمخزون.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول المخزون

تمثل المخزونات عنصر من عناصر الميزانية التي تحقق قيمة مضافة للمؤسسة، وذلك في شكل أرباح ناتجة من النشاط العادي للمؤسسة، فهي تمثل الوظيفة الأساسية لاستمرارية العملية الإنتاجية والتجارية. وقد قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، حيث سنتطرق في الفرع الأول إلى تعريف المخزون وإظهار أهميته وأنواعه، وفي الفرع الثاني سنبين إجراءات التخزين وكيفية إدارة المخزون، وأخيراً في الفرع الثالث سنتطرق إلى طرق تقييم وجرد المخزون.

الفرع الأول: تعريف المخزون وأهميته وأنواعه

يمثل المخزون مظهراً أساسياً وهاماً للإدارة الناجحة، فهو يعتبر عصب أي مؤسسة، وله أهمية كبيرة في ضمان استمراريته ونجاحها، وتختلف أنواعه من مؤسسة إلى أخرى وهذا حسب طبيعة نشاط كل مؤسسة، فالمخزون في المؤسسة التجارية يختلف عنه في المؤسسة الإنتاجية.

أولاً: تعريف المخزون

هناك عدة تعاريف للمخزونات تختلف باختلاف الزوايا المنظور إليها ونذكر منها ما يلي:

- يقصد بالمخزون تلك المواد والأجزاء والمهمات التشغيلية والفضلات والنفايات والسلع الجاهزة التي تحتفظ بها المنظمة في المخازن والمساحات وذلك بقصد:¹
- ✓ ضمان الانسياب المتوازن من الخامات والأجزاء والمستلزمات التشغيل اللازمة للعملية الإنتاجية.

¹ محمد الصريفي وحسن محمد بوحيري، إدارة المشتريات والمبيعات والمخازن، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، الطبعة الأولى، 2006، ص 82.

- ✓ توفير مستلزمات الصيانة والإصلاح وقطع الغيار بالشكل الذي يكمل استمرار الآلات والمعدات في أداء المهام الموكلة إليها حسب الجدول المقرر لذلك.
 - ✓ إحداث بعض التغيرات في طبيعة السلعة مثل تخزين إطارات السيارات لضمان زيادة مستوى فعاليتها.
 - عرفته الجمعية الأمريكية للرقابة على المخزون والانتاج (APICS)، في عام 1984 على أنه "إجمالي الأموال المستثمرة في الوحدات في المادة الخام والأجزاء والسلع الوسيطة، وكذلك وحدات تحت التشغيل، بالإضافة إلى المنتجات النهائية المتاحة للبيع".¹
 - ويعرف أيضا على أنه جميع السلع والمواد الخام والمنتجات النصف المصنعة والمنتجات النهائية التي تمتلكها المؤسسة.²
 - وعرفه المعيار المحاسبي الدولي رقم " 02 " (المخزون)، وهو نفس التعريف حسب المادة 1-123 من النظام المحاسبي المالي، كالتالي:³
 - المخزونات هي عبارة عن أصول.
 - يملكها الكيان، موجهة للبيع في إطار الإستغلال العادي (الجاري).
 - منتجات قيد الصنع، ينتظر بيعها لاحقا.
 - مواد ولوازم تستهلك في العملية الإنتاجية، أو عند تقديم الخدمات.
 - تكون المخزونات في إطار عملية تقديم الخدمات هي تكلفة الخدمة التي لم يسجل بعد الكيان إيراداتها .
- وبصفة عامة يمكن تعريف المخزون على أنه مجموع السلع التي تشتريها المؤسسة بهدف بيعها في سياق النشاط العادي للمؤسسة، والسلع التي هي قيد الانتاج أو التصنيع لغرض البيع، والسلع على شكل مواد وإمدادات تستهلك في عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات.

¹ حجاب عيسى، مدخل إلى نظم ضبط ومراقبة المخزون، دار الكتب الوثائق القومية، المسيلة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017، ص 49.

² Pierre Berthier et alain spalanzani, **la gestion des stocks**, Edition sirey, paris, 1979,p 01.

³ عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي (المخطط المحاسبي الجديد)، دار النشر جيطلي، برج بوعرييج، 2009، ص 46.

ثانيا: أهمية المخزون

تكمّن أهمية المخزون فيما يلي:¹

- يمثل المخزون نسبة مرتفعة من إجمالي حجم الأموال المستثمرة في المؤسسة، وقد تصل في المؤسسات الصناعية إلى ما يزيد عن 50%.
- نظرا للحجم الكبير الذي يمثله المخزون من إجمالي الأموال المستثمرة، فإنه يؤثر على اقتصاديات المؤسسة حين تمثل تكلفة الاحتفاظ بالمخزون نسبة مرتفعة لا يمكن الاستهانة بها.
- تستطيع مختلف الإدارات بالمؤسسة القيام بأعمالها ورسم خططها عندما تتوفر سياسة تخزينية واضحة وسليمة ومعدة على أسس علمية، حيث يعمل التخزين على تحقيق التناسق والتكامل بين مختلف إدارات المؤسسة.
- نظرا لارتباط إدارة المخزون بالإدارات الأخرى للمؤسسة فإن حجم المخزون وارتفاع تكاليف الاحتفاظ به يؤثر على التكاليف الكلية للإنتاج، هذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة أسعار المنتجات النهائية.
- نظرا لكون المخزون يمثل أقل الأصول سيولة فإن الأخطاء المتعلقة بإدارته لا يمكن معالجتها بسرعة، وسوء الإدارة إذا زاد عن حدة في هذا المجال فقد يؤدي ذلك إلى نهاية المؤسسة.

ثالثا: أنواع المخزون

لكي نستطيع وضع إطار متكامل للأنواع المختلفة من المخزون فإنه يجب تحديد هذه الأنواع في إطار كل من التوصيف الهيكلي والسلوكي للنظام الانتاجي وذلك على النحو التالي:

أ- أنواع المخزون في إطار التوصيف الهيكلي للنظام الانتاجي:

وينقسم إلى:²

¹ عيسى حجاب، مساهمة لتحديد متغيرات القرار المتعلقة بالمخزون الأمثل واستخدام بحوث العمليات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة مقدمة كمتطلب لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص، ص 18، 19.

² محمد صرفي، إدارة المواد والشراء والتخزين بين النظرية والتطبيق الكمي، دار القنديل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2003، ص 345.

1- المخزون من المواد الأولية:

يقصد بالمواد الأولية تلك التي تخضع للتغير في مكوناتها بواسطة العمليات الصناعية أثناء دمجها في السلع النهائية وذلك بصرف النظر عن المرحلة التي تتواجد فيها طالما أنها ما زالت داخل المؤسسة، ومن أمثلتها الحديد، الفحم، القطن ... إلخ.

2- مخزون تحت التشغيل:

وهو ذلك المخزون الذي ينتج من طبيعة العملية الصناعية ويتمثل في المفردات الغير الكاملة والتي مازالت في مرحلة التصنيع، وبالتالي فإنه يتكون من كافة الخامات والأجزاء التي يتم الاحتفاظ بها بين العمليات الصناعية.

3- المخزون من المنتجات التامة:

وهذا النوع من المخزون يعمل على تخفيض التوازن بين طلبات العملاء والطاقة الإنتاجية للمؤسسة وهو يتكون من المنتجات التامة والمصنوعة داخل النظام الانتاجي أو من منتجات تم شرائها بقصد إعادة بيعها.

4- المعدات وقطع الغيار:

وهو يتضمن الماكينات والتركيبات والناقلات بالإضافة إلى قطع الغيار اللازم لها.

5- المخزون من الأجزاء:

ويشمل ذلك المخزون الأنواع التالية:

- **العدد:** وهي قد تتضمن الأدوات اليدوية لمصارف وأدوات التثبيت والعدد التي تستخدم الماكينات.
- **المثبت والعوامل:** وهي الأجزاء من المعدات التي تصمم لتثبيت المواد وحملها أثناء تصنيعها في الماكينات أو تركيبها أو تجميعها.
- **المقاييس والموازين:** وهي التي تستخدم لقياس الأبعاد وأشكال المواد أو الأجزاء.

6- المهمات:

وهي تلك المواد التي لا تعتبر جزءا من المنتج النهائي ولكنها تستخدم لتدعيم استمرارية العملية الإنتاجية حيث أن عدم توافرها قد يتسبب في توقف عمليات الانتاج. ومن أمثلتها زيوت التشحيم ومركبات التنظيف والتلميع.

7- النفائات والفضلات:

وهي المخلفات الناتجة عن العمليات الصناعية والزوائد المستخدمة في النشاط العادي ومن أمثلتها الخردة أو الأجزاء المرفوضة.

8- مواد التغليف:

وهي كل المواد التي تستخدم للتغليف، في ذلك مواد الحزم كالورق والأخشاب، كما تتضمن أيضا المواد العازلة كالدھانات والشحومات والبلاستيك.

ب- أنواع المخزون في إطار التوظيف السلوكي للنظام الانتاجي:
وينقسم إلى:¹

1- المخزون الاستراتيجي:

يتحدد وفقا للخبرة الشخصية، ويهدف إلى مواجهة المخاطر طويلة المدى.

2- مخزون الأمان:

يهدف إلى مواجهة المخاطر قصيرة المدى المتعلقة بزيادة الطلب أو طول فترات التوريد عن الحدود المتوسطة خلال فتره التوريد.

3- المخزون الحركي (الدوري):

يهدف إلى مواجهة السحب المستمر في رصيد المخزون، وذلك بالاستعراض المتكرر في شكل دفعات متباعدة زمانيا.

الفرع الثاني: إجراءات التخزين وإدارة المخزون

يعتبر التخزين من أهم وظائف المؤسسات على اختلاف أنواعها ذلك لأنه يؤثر تأثيرا مباشرا على الأموال والعمليات ولا بد من اتباع إجراءات تحدد الخطوات اللازمة للتعامل مع المخزون من لحظة استلامه

¹ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ومحمد جلال سليمان صديق، إدارة الشراء والمخزون لتحسين كفاءة وفعالية المنظمات المعاصرة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2008، ص، ص 245، 246.

ووصوله إلى المؤسسة. كما تعد إدارة المخزون ضرورية جدا لضمان السلامة المالية للمؤسسة والتقليل من الأخطار المحتملة التي تواجهها.

أولاً: إجراءات التخزين

التخزين هي عملية يتم بموجبها الاحتفاظ بالمواد و السلع جاهزة الصنع و تحت التصنيع لفترة زمنية ، والمحافظة عليها وتوفيرها حسب الحاجة إليها، مع أقل استثمار ممكن وبأقل تكلفة ممكنة¹.

ويمكن تلخيص أهم إجراءات التخزين في الخطوات التالية:²

1- استلام الشاحنات الواردة:

قد تتولى القيام بهذا النشاط إحدى الوحدات التابعة لإدارة المشتريات أو تتم بمعرفة إدارة المخازن أو مدير المصنع ذاته.

ويتطلب الاستلام المبدئي ضرورة تهيئة المكان وتخصيص أدوات النقل والمناولة المناسبة لتفريغ الشاحنات الواردة بدل من تعرضها لمخاطر التلف.

2- القيام بعمليات الفحص:

تتمثل هذه الخطوة في التأكد من المطابقة الحقيقية لمستويات الجودة والمواصفات السابق تحديدها بمعرفه جهات الاستخدام وبمشاركة إدارة المشتريات.

3- إعداد تقرير الاستلام النهائي:

يقع على عاتق قسم الاستلام مسؤولية توفي الدقة التامة في تسلسل إجراءات الاستلام والفحص على أسس دقيقة.

4- تخزين الأصناف الواردة:

وتشمل الإجراءات في هذا المجال ما يلي:

¹ سليمان خالد عبيدات ومصطفى نجيب شاويش، إدارة المواد الشراء و التخزين، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 126.

² عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ومحمد جلال سليمان صديق، مرجع سبق ذكره، ص - ص 253 - 255.

- استلام الأصناف الواردة بالمخازن بموجب إذن استلام أو إضافة.
 - مراجعة الكميات الواردة كمياً بمعرفة أمين المخزن.
 - تسجيل الكميات الواردة في السجلات والدفاتر والنماذج المخصصة لذلك.
 - إعداد بطاقات محددة لكل صنف.
 - تصنيف وترتيب الأصناف الواردة في الأماكن المخصصة تخزينها.
- 5- إجراءات الصرف:**

وتشتمل الإجراءات في هذا المجال ما يلي:¹

- التحقق من الحاجة الفعلية للمواد من قبل الجهة الطالبة لها.
 - مراعاة توقيت الصرف، إذ أن بعض المواد يتم صرفها دورياً في نهاية كل شهر أو كل موسم أو بداية كل فترة محددة.
 - التقيد بالسلطة المحددة للصرف من المواد أي من هو صاحب السلطة من صرف هذه المواد فبعض المواد يتم صرفها من إدارة المخازن أي أنها صاحبة السلطة في صرف هذه المواد، وبعض المواد لا بد أن يتم صرفها عن طريق نائب المدير العام.
- 6- المتابعة المستمرة للمخازن:**

وتشتمل الإجراءات في هذا المجال ما يلي:

- توافر مجموعات متكاملة من السجلات والدفاتر والمستندات والمعلومات عن أبعاد عناصر المخزون.
 - الإلمام بمجموعة من الطرق الإحصائية والوصفية المناسبة تشتغل في ضوءها هذه المعلومات للوصول إلى نتائج الموقف الحالي بالمخازن.
 - الاختيار من بين الطرق البديلة المتاحة للرقابة على المخزون الطريقة المناسبة في ضوء ما يتوافر لدى إدارة المخازن من وثائق ومعلومات ومستندات.
 - الاستعانة بالأجهزة الحديثة للوصول إلى نتائج الرقابة على موجودات المخازن بدقة وسهولة.
- 7- جرد محتويات المخزن:**

الجرد هو التحديد الدقيق للكميات الموجودة في كل صنف على حدة داخل المخازن ويتم ذلك من خلال من خلال عمليات العد بمعنى الإحصاء للوحدات الموجودة من كل صنف أو بوزنها أو قياسها... إلخ. وفقاً

¹ حمد راشد الغدير، إدارة المشتريات والمخازن، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 1997، ص 274.

لطبيعة الصنف، وذلك بهدف مطابقة نتائج العدد الفعلي بالبيانات الواردة بالدفاتر والسجلات للتحقق من صحتها، بجانب تحديد كل صنف، للوصول إلى رصيد المخزون آخر المدة.¹

ثانياً: إدارة المخزون

تعرف وظيفة إدارة المخزون بأنها تنظيم وتنسيق وترتيب المخزون ووضعه في المخازن بحيث تساعد على تحديد نوع البضائع المطلوبة من الموردين وكمياتها ووقت تسليمها، وتتضمن تتبع المنتج من لحظة الحصول عليه حتى بيعه إلى المستهلك.

وتعد إدارة المخزون من المهمات الرئيسية التي يهتم بها المدراء في أي مؤسسة ونظراً لأهمية المخزون وضمان عدم نفاذه يجب اتباع الشروط التالية:²

- تعيين أشخاص ذات كفاءة وأمانة لإدارة المخزون.
- لا يتم خروج أو الدخول أي شيء من المخزون إلا بعد الحصول على الموافقة.
- فحص المخزون بدقة وذلك لمطابقته للكمية والجودة والخصائص المشار إليها في إذن الاستلام.
- اتباع نظام الجرد الدوري والجرد المستمر ليتم التأكد من أن المخزون لا يوجد به أي مشاكل.

فالمهمة الأساسية لإدارة المخزون تركز بصفة أساسية على الأنشطة المرتبطة بتخطيط ومراقبة الأصناف المخزنة ذاتها، بما يكفل تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتبلور في ضمان الوفاء باحتياجات المؤسسة من المواد المختلفة بأكبر كفاءة ممكنة وعدم الإسراف أو إساءة استخدام الأموال المستثمرة في تلك المواد.³

الفرع الثالث: طرق تقييم وجرد المخزون

يعد تقييم وجرد المخزون من العمليات الأساسية التي تقوم بها المؤسسة في نهاية كل شهر للوقوف على جودة المخزون وسلامة تخزينه بصورة دورية منتظمة.

¹ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سبق ذكره، ص 246.

² <https://becreativesystem.com/arcgives/10391> إطلع عليه يوم 12 أفريل 2023.

³ <https://orchida-soft.com/ar/orchida-store-01-osapv1> إطلع عليه يوم 13 أفريل 2023.

أولاً: طرق تقييم المخزون

تعتبر عملية تقييم المخزونات ذات أهمية بالغة نظراً لتأثيرها على المركز المالي للمؤسسة، فتعددت طرق تقييمها باختلاف طبيعة ونوعية المخزون ومن أهمها ما يلي:¹

1- طريقة التكلفة الوسيطة المرجحة (CMUP)

تأخذ هذه الطريقة في الاعتبار أسعار الشراء للفترة كلها من خلال تحديد متوسط هذه الأسعار الذي يستخدم في تحديد تكلفة مخزون البضاعة آخر مدة، وكذلك تكلفة البضاعة المباعة نوع الآتي:

$$\frac{\text{مخزون أول مدة} + \text{إدخالات (بالقيمة)}}{\text{مخزون أول مدة} + \text{إدخالات (بالكمية)}} = \text{التكلفة الوسيطة المرجحة}$$

2- طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO)

تفترض هذه الطريقة بأنه عند بيع أي كمية من البضاعة (السلع المنصرفة في المخازن) ستكون من أول كميات البضاعة التي دخلت المخازن (أقدم صفقات الشراء)، أي أن البضاعة التي يتم شراؤها أولاً يتم بيعها أولاً. وبالتالي فإن البضاعة المتبقية في المخازن في نهاية المدة ستكون من أحدث بضاعة تم شراؤها.

3- طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO)

تفترض هذه الطريقة أنه عند بيع أي كمية من البضاعة (السلع المنصرفة في المخازن) ستكون من آخر الكميات التي دخلت المخازن (أحدث صفقات الشراء)، أي أن البضاعة التي يتم شرائها أخيراً يتم بيعها أولاً. وبالتالي فإن البضاعة المتبقية في المخازن في نهاية المدة ستكون من أقدم بضاعة تم شرائها.

ثانياً: طرق الجرد المخزون

تقوم المؤسسة بجرد العناصر المخزون خلال السنة المالية من خلال الدفاتر المحاسبية بغرض حمايتها ومتابعة الأصناف المختلفة منه مهما كان مصدرها داخلي أو خارجي، وهناك نظامان أساسيان يستعملان في عملية جرد المخزون وهما الجرد الدوري (المتناوب) والجرد المستمر (الدائم)، وقد ترك النظام المحاسبي المالي

¹ مناضل عبد الجبار السالم وعبد الوهاب عبد الرحمان الشامي، المحاسبة المالية (الجزء الثاني)، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، الطبعة الثانية، 2012، ص 236.

للمؤسسة حرية اختيار أسلوب جرد المخزون الأنسب لها، بما يتماشى وطبيعة نشاطها، بشرط أن تلتزم المؤسسة بإتباع نفس الأسلوب في جرد عناصر مخزونها في السنوات اللاحقة.

وبالتالي تقوم المؤسسة بجرد عناصر المخزون وفق الطريقتين التاليتين:¹

1- طريقة الجرد الدائم أو المستمر:

تتبع هذه الطريقة في المؤسسات التي تتميز بمبيعاتها بتكلفة مرتفعة نسبياً، ويكون عدد عمليات البيع كل يوم محدوداً، لهذا يكون من السهل التعرف على تكلفة كل عنصر مباع، مثل المؤسسات التي تباع الأجهزة الكهرومنزلية أو السيارات، وتعني تسجيل جميع الحركات المخزونات دخولا وخروجاً عند وقوعها، أي التسجيل اليومي لحركات المخزونات عند:

- استلام فواتير الشراء (الحصول على ملكية المشتريات) بالنسبة للمخزونات ذات المصدر الخارجي.
- دخول المخزونات بنوعيتها ذات المصدر الداخلي والمصدر الخارجي للمخازن (عملية التخزين).
- خروج المخزونات من المخازن بهدف البيع أو الاستهلاك الداخلي.

وإن استخدام طريقة الجرد الدائم لا يعني ألا تقوم المؤسسة بإجراء الجرد الفعلي، بل يجب القيام به ولو مرة واحدة على الأقل خلال الدورة المحاسبية، للتأكد من صحة المعلومات المثبتة في السجلات ومن ثم مطابقتها مع نتائج الجرد الفعلي. وفي حال ما كان هناك فروقات يتم معالجتها بقيود التسوية في نهاية الدورة.

2- طريقة الجرد المتناوب أو الدوري أو النهائي:

هو النظام الأكثر تداولاً، إذ يناسب المؤسسات التي تباع بضائع متنوعة ويكون سعر الوحدة فيها منخفضاً، مثل بيع المواد الغذائية أو الصيدليات، وتعني عدم تسجيل المحاسبي لحركات المخزونات خلال السنة دخولا وخروجاً، وتكتفي المؤسسة بتسجيل قيد الحصول على الملكية فقط عند استلامها لفواتير الشراء، ثم إظهار قيمة هذه المخزونات في ميزانيتها حسب معطيات الجرد المادي (الحقيقي) الذي تجريه عند إعداد القوائم المالية في نهاية السنة.

¹ عبد الكريم بعداش، المحاسبة العامة 02، الصفحات الزرقاء العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، 2020، ص، ص 93، 94.

إذن باتباع هذه الطريقة تقوم المؤسسة بتسجيل قيد محاسبي واحد فقط والمتعلق بالحصول على ملكية المشتريات من المورد أو تحويل ملكيتها للزبون اعتمادا على الفاتورة، ودون الحاجة لتتبع حركة المخزون يوميا، ولا تكلفة المبيعات لكل عملية بيع.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول نظام الرقابة الداخلية للمخزون

نتيجة لتطور النشاط الاقتصادي وزيادة حجم المؤسسات وندرة الموارد الاقتصادية أدى إلى ظهور نظام رقابي في مؤسسة يساعد على تسيير وضبط وكيفية إدارة المخزونات للوقوف على مدى تطبيق الخطط الموضوعية لكشف كل الأخطاء والانحرافات لضمان سلامة السجلات الرقابية المتعلقة بدورة المخزون.

ولقد قسمنا هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، تطرقنا في الفرع الأول إلى تعريف نظام الرقابة الداخلية وأهدافه، أما في الفرع الثاني أظهرنا أهمية نظام الرقابة الداخلية للمخزون ووظائفه، و أخيرا في الفرع الثالث أبرزنا مقومات نظام الرقابة الداخلية للمخزون والسجلات المستعملة فيه.

الفرع الأول: تعريف نظام الرقابة الداخلية للمخزون وأهدافه

يعد نظام الرقابة الداخلية للمخزون بمثابة الركيزة الأساسية الذي يعتمد أساسا على تنظيم العمليات الخاصة بصرف المواد والأصناف من المخازن بهدف تزويد الإدارات والأقسام باحتياجاتها ما يضمن استمرارية المؤسسة.

أولا: تعريف نظام الرقابة الداخلية للمخزون

نتيجة للدور الهام الذي تلعبه أنظمة الرقابة الداخلية في نجاح الشركات، فقد حظيت باهتمام الهيئات المحاسبية التي سعت إلى تطوير مفهوم الرقابة بصورة مستمرة، وكان أول تعريف لها هو ما وضعته جمعية المدققين الأمريكيين ونص على أن الرقابة الداخلية " هي مجموعة الطرق والمقاييس التي تتبعها المنشأة بقصد حماية موجوداتها والتأكد من دقة المعلومات المحاسبية ".¹

¹ عطا الله أحمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، ، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 45.

كما عرف المجمع الأمريكي للمحاسبين (AICPA) أنظمة الرقابة الداخلية بأنها: " الخطة التنظيمية، و كافة الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها المؤسسة لحماية أصولها وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية، والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالأساسيات الإدارية الموضوعة مقدماً".¹

وقد أدّى التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات إلى ظهور توجهات حديثة خاصة بأنظمة الرقابة الداخلية، لذلك كان التعريف الحديث للرقابة الداخلية هو جزء هام من إدارة الشركة والذي يقدم تأكيداً معقولاً بأن الأهداف التالية تم تحقيقها:

- فعالية وكفاءة العمليات.
- الثقة في الإقرار المالي.
- الالتزام بالقوانين والتشريعات ذات العلاقة.

ومن أهم العوامل التي ساعدت في تطور الرقابة الداخلية وزيادة الاهتمام بها:

- حاجة المؤسسة إلى زيادة حجمها وتعدد عملياتها.
- حاجة الإدارة إلى تفويض السلطات إلى بعض الإدارة الفرعية بالمؤسسة .
- حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة.
- حاجة المنشأة أو المشروع إلى حماية وصيانة أموال المؤسسة .
- حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة.²

ويعتبر نظام الرقابة الداخلية للمخزون من أهم أنظمة الرقابة الداخلية التي تحظى بجانب كبير من الأهمية في المؤسسة، حيث يلجأ إليه الفرد بغرض توجيه إمكانياته نحو تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية، وهناك عدّة تعاريف قدّمت له، نذكر منها:

- نظام الرقابة الداخلية على المخزون هو نظام يقف على مدى تطبيق الخطط الموضوعية، والتحقق من الإجراءات المتبعة لمراحل دخول المواد وخروجها من المخازن، والتأكد من أن الإجراءات الفعلية هي

¹ عبد الفتاح محمد الصحن ومحمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 15.

² عطا الله أحمد سويلم الحسان، مرجع سبق ذكره، ص - ص 45 - 48.

الإجراءات المخطط لها، واكتشاف القصور و معرفة الأخطاء والانحرافات والتجاوزات المرتكبة أثناء الإنجاز، ومن ثم العمل على تحديد أسبابها ووضع الحلول لتفاديها مستقبلاً.¹

• وهو أداة تجعل تنفيذ الخطط و البرامج الخاصة بإدارة المواد يجري بصورة سليمة طبقاً للسياسة التنفيذية المحددة لها.²

• كما يعرف بأنه مجموعة الأنشطة التي تزاوئها المستويات الإدارية المختلفة في مشروع معين أو مؤسسة معينة للتأكد من توافق الأداء الفعلي مع الأداء المخطط في شتى المجالات وتقييم الانحرافات وتقصي أسبابها ومحاولة تصحيحها في حاله وجودها.³

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن نظام الرقابة على المخزون هو الوسيلة التي تمكن المخازن من ضمان الاحتفاظ بكميات متوازنة من مختلف الأصناف بحيث تفي احتياجات الأنشطة المختلفة للمؤسسة دون أن تمثل عبئاً استثمارياً ضخماً على عاتقها، وبواسطته تضمن المؤسسة توفير الكميات المناسبة في الوقت المناسب حسب احتياجاتها ، مما يمكنها من تحقيق أكبر عائد ممكن.

ثانياً: أهداف نظام الرقابة الداخلية للمخزون

تتمثل أهداف نظام الرقابة الداخلية للمخزون فيما يلي:⁴

- 1- تحسين مستوى الخدمة المقدمة للعملاء بتوفير الصنف بالكمية المناسبة وفي المواعيد المحددة .
- 2- تقديم أفضل مستوى خدمة بأقل تكلفة وهذا يتطلب ألا تزيد الكمية المخزنة في الصنف عن الحاجة مما يزيد من قدرة المنظمة على البيع بسعر ملائم للعملاء .
- 3- تخفيض حجم الاستثمار في المخزون من المستلزمات و الانتاج تحت التشغيل إلى أقل حد ممكن وتقليل العادم والتالف.
- 4- الاحتفاظ بسجلات دقيقة تعطي صورة واضحة عن حركة كل بند من بنود المخزون.

¹ زياد عبد الحليم الذبيبة وآخرون، نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 143.

² جاسم ناصر حسين وآخرون، تخطيط ورقابة التخزين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2008، ص 321.

³ Mohamed said belacel, **la gestion des stocks**, Edition gestion, Alger, 1999, p 09.

⁴ عبد الحميد عمار منصور الناض وعلي خليفة دربال، الرقابة على المخزون ودوره في تحسين الإنتاج، المجلة الأكاديمية للعلوم الأساسية والتطبيقية، المجلد 03، العدد 02، 2021، ص 03.

5- رفع كفاءة تخطيط الطاقة الإنتاجية المتاحة لدى المنظمة والإنتاج المتوقع حتى يكون الإنتاج في حدود الطاقة الإنتاجية المتاحة.

الفرع الثاني: أهمية نظام الرقابة الداخلية للمخزون و وظائفه

تحظى الرقابة الداخلية للمخزون بجانب كبير من الأهمية باعتبارها وظيفة دائمة ومستمرة ينبغي القيام بها في مجالات أنشطة المؤسسة.

أولاً: أهمية نظام الرقابة الداخلية للمخزون

تكمن أهمية الرقابة الداخلية للمخزون فيما يلي:¹

- 1- تقادي استثمار كميات كبيرة من رأسمال العامل في المخزون السلعي وخاصة الأصناف بطيئة الحركة.
- 2- المراقبة على الأصناف و الأنواع في المواد المخزنة.
- 3- يحتاج المخزون إلى إجراءات رقابية داخلية محكمة ودقيقة لغرض حمايته من الأخطار المحتملة.
- 4- الحاجة إلى تخفيض حجم المخزون إلى مستواه الأدنى وفي نفس الوقت مواجهة متطلبات جهات الاستخدام و امدادها باحتياجاتها ودون التعرض لمشاكل نفاذ المخزون أو التلف.
- 5- منح التلاعب في كمية مخزون آخر مدة بالزيادة من أجل تخفيض تكلفة البضاعة المباعة ومن ثم خلق زيادة وهمية في أرباح الشركة أو اختلاس المخزون ومحاولة التغطية على السرقة.

ثانياً: وظائف الرقابة الداخلية للمخزون

تنقسم الرقابة على المخزون إلى الوظائف التالية:²

¹ بهاء .حسين الحمداني ويحي علي حمادي الموسوي، نموذج رقابة داخلية على المخزون في ظل تطبيق نظام في شركات المقاولات JIT، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 82، 2015، ص 447.

² عبد الفتاح محمد الصحن وفتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2004، ص، ص 365، 366.

1- وظيفة الاستلام:

تستلم الإدارة كل البضاعة المفروض دخولها الشركة أيا كان نوعيتها وهي مستقلة إداريا عن إدارة المشتريات وإدارة التخزين حيث تعتبر مسؤولة عن:

- تحديد الكميات والنوعية الذي للبضاعة المستلمة بمقارنتها مع أوامر الشراء.
- إعداد محاضر استلام الواردة والمسلمة.
- فحص الوارد من البضاعة واكتشاف الاختلاف عن المطلوب أو التلف في البضاعة.
- سرعة تحويل البضاعة الواردة إلى المخازن المناسبة بعد ورود الموافقة على تحويلها.

2- وظيفة التخزين:

إن تحديد مسؤولية التخزين تكون في إدارة المخازن، فالبضاعة بكل أشكالها سواء أولية أو مهمات أو مكونات أو سلع تامة أو معدات أو أصول يجب أن توضع تحت رقابة أمناء مخازن مستقلين وعلى علم تام بمسؤوليتهم. و إذا كان المخزون للبضاعة المدينة مقدما إلى مخازن مستقلة، وإذا كان أمين مخزن يصبح مسؤولا عن القسم من المخزون في عهده مع وجود حساب مراقبة مستقلة لكل مخزن.

وعند استلام البضاعة من المخازن يجب أن تحصر وتفحص ويوقع باستلامها، وتتولى إدارة المخازن إشعار إدارة الحسابات مباشرة بالكميات المستلمة ومكانها بالمخزن، وبأداء هذه المهام فإن أمين المخزن يساهم مساهمة فعالة في الرقابة على المخزون وتوقيعه بالاستلام يحدد مسؤوليته، و إعلام إدارة الحسابات بالبضاعة المستلمة فعلا ، و تتحقق هذه الإدارة الأخيرة من سلامة عمل إدارة الاستلام.

3- وظيفة الصرف:

يتطلب صرف البضاعة من المخزن أمر صرف معتمد من إدارة مراقبة الإنتاج، فأمين المخزن بمسؤوليته عن البضاعة الموجودة تحت رقبته لا بد أن يطلب أمر الصرف المناسب والمعتمد عن كل الكميات التي تخرج من عهده المخزنية وكذلك إبصال من الإدارة التي استلمت الكميات الفعلية طبقا لأمر الصرف وتعد أوامر الصرف من ثلاث نسخ تبقى نسخة في الإدارة التي طلبت الصرف ونسخة ترسل إلى المخزن المناسب، حيث تبقى لديه كمستند للصرف ونسخة ثالثة لإدارة الحسابات لإعلامها بالبضاعة التي خرجت من المخازن لغرض التسجيل تكاليفيا ومحاسبيا.

4- وظيفة الإنتاج:

تختلف الرقابة على المواد في أثناء الإنتاج حسب المشروع إلى أنه في كل الأحوال تحدد مسؤولية المشرفين في المصنع في الرقابة على المواد في المصنع وفي مكان وجودها في العملية الإنتاجية، كما تحدد رقابتهم في المواد التي تتأثر أثناء العملية الصناعية بسبب الإهمال في الصنع.

كما أنّ رقابة المشرفين تمتد إلى التفتيش المنظم على البضاعة أثناء تشغيلها ، و الكشف عن الانتاج المعيب حتى يقلل إلى حد كبير عدم الكفاءة في الصنع و من تضخم التكلفة بنفقات الوحدات غير الصالحة، وتتطلب إجراءات الرقابة سرعة إبلاغ إدارة الحسابات خلال العملية الإنتاجية بأي وحدات غير صالحة أو تالفة أثناء الصنع حتى تسجل دفترياً، كما أن الوحدات التالفة قد يكون لها قيمة بيعية مما يتطلب الأمر معالجتها معالجه دفترية خاصة.

الفرع الثالث : مقومات نظام الرقابة الداخلية على المخزون و سجلاته

يبنى نظام الرقابة الداخلية للمخزون على مجموعة من المقومات التي تساعده على مراقبة حركة المخزون وفحص كل السجلات الخاصة به.

أولاً : مقومات نظام الرقابة الداخلية على المخزون

تتطلب الرقابة الداخلية على العمل إلى ضرورة توافر بعض المتطلبات الرئيسية أهمها:¹

- تقسيم الأصناف إلى مجموعات حتى يمكن تحديد بيانات الشراء ونظم الرقابة المطلوبة لكل مجموعة حسب درجة أهميتها.
- نظام دقيق للتنبؤ بالطلب (الاستخدام) للأصناف المختلفة مع تحديد دقيق لدرجة الخطأ في عملية التنبؤ.
- معرفة فترة التوريد ومكوناتها المختلفة ودرجة التباين المتوقعة في فترة التوريد لكل صنف.
- وجود نوعاً من التقدير المقبول لأنواع التكاليف التي سوف تحكم قرارات المخزون، ومنها تكلفة الاحتفاظ، تكلفه العجز، والتكلفة الثابتة في كل مرة شراء.

¹ محمد توفيق ماضي، إدارة وضبط المخزون، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 46.

- وجود نظام لتتبع حركة وأرصدة المخزون سواء منها المتاح لدى الشركة أو الذي تم التعاقد على توريده.

ثانيا : سجلات نظام الرقابة الداخلية على المخزون

تتمثل هذه السجلات والتي تلعب دورا رقابيا بالنسبة للمخزون فيما يلي:¹

1- الدليل الرقمي:

- يتضمن هذا الدليل البيانات الخاصة بكل عنصر من عناصر المخزون مع إعطاء كل صنف من الأصناف رقم معين، للدلالة على هذا الصنف، وهذا الدليل يحقق مزايا رقابية معينة من أهمها ما يلي:
- يوفر هذا الدليل البيانات التفصيلية لكل صنف من الأصناف مما يمكن المراجع من الإطلاع على هذا الدليل والتعرف على عناصر المخزون وبصفة خاصة العناصر التي يرغب المراجع في فحصها وتدقيقها.
- يستخدم الرقم المميز للصنف في القوائم الخاصة بتسعير المواد المختلفة طبقا لنظام التكاليف المعيارية المطبق في الشركة.
- يستخدم الرقم الخاص بالصنف المعين في هذا الدليل على جودة الصنف وذلك عن طريق تبديله برقم آخر.
- ولا شك أن هذا الدليل يعتبر من السجلات التي تحظى باهتمام المراجع للتعرف على أصناف وعناصر المخزون وبياناتها المختلفة.

2- دفتر أستاذ المخزن:

- وهذا الدفتر يتضمن مجموعة من الحسابات المخصصة للأصناف المختلفة التي تحتويها المخازن، على أساس تخصيص عدد من الصفحات في هذا الدفتر لكل صنف معين وتظهر هذه الحسابات ما يلي:
- كمية الوارد.
- كمية المنصرف.
- الرصيد.
- رقم الصنف طبقا للدليل الرقمي.

¹ محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، كلية التجارة وجامعة الإسكندرية، مصر، سنة 2007، ص، ص 449، 450.

3- بطاقة الصنف:

حيث يتم تخصيص بطاقة خاصة لكل صنف من الأصناف الموجودة في المخازن وتتضمن هذه البطاقة كافة البيانات الخاصة بهذا الصنف من أهمها ما يلي:

- الكمية الداخلة إلى المخازن.
- الكمية الخارجة من المخازن.
- وصف دقيق لكل صنف.
- وحدة القياس لكل صنف (الوزن، القياس...).
- الرصيد بعد كل عملية صرف.

4- سجلات الجرد المستمر:

تظهر هذه السجلات نتيجة الجرد الخاصة بأصناف وعناصر المخزون من حيث إظهار ما يلي:

- كمية المواد المختلفة في المخازن.
- تظهر التوقيت المناسب (مؤشر) لعمليات الشراء والبيع والإنتاج.
- تساعد هذه السجلات في تحديد الحد الأقصى والحد الأدنى لكل صنف.
- تقلل هذه السجلات من احتمالات الضياع أو الهدر أو السرقة.

ومما سبق يتضح أن هذه السجلات السابقة تمثل أهمية خاصة بالنسبة للمراجع عند تنفيذ مراجعته سواء المستندية أو الحسابية أو الفنية حيث يتولى فحص وتدقيق هذه السجلات ومراجعتها للتحقق من مدى سلامتها ودقتها ومدى فائدتها في مجال تحقيق الرقابة على عناصر المخزون ومدى سلامة البيانات التي تحتويها بالنسبة لكل صنف من أصناف المخازن.

المبحث الثاني : المراجعة الداخلية ودورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخزون

تعتبر المخزونات من أهم العناصر التي تتعرض للسرقة والاختلاس في المؤسسة، ولهذا لا بد من وضع نظام رقابة جيد لحمايتها، وللتأكد من سلامة هذا النظام تستخدم المؤسسة المراجعة الداخلية كأداة لفحصه وتقييم مدى فاعليته في تحقيق أهداف المؤسسة وحماية أصولها.

ولقد قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، تطرقنا في المطلب الأول إلى عموميات حول المراجعة الداخلية، و من ثم في المطلب الثاني إلى المراجعة الداخلية للمخزون، وأخيرا في المطلب الثالث أظهرنا دور ومدى مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية لدورة المخزون.

المطلب الأول : عموميات حول المراجعة الداخلية

وظيفة المراجعة الداخلية هي وظيفة مهمة للغاية بالنسبة للمؤسسة، فهي لا تقتصر على الجوانب المالية والمحاسبية، ولكن مع توسع الأنشطة يتسع نطاق تطبيقها، بحيث يمكن التحكم فيها بسهولة وفاعلية أكبر لتحقيق أقصى فائدة للمؤسسة.

الفرع الأول : تعريف المراجعة الداخلية ووظائفها

تعتبر المراجعة الداخلية أحد وظائف الإدارة الداخلية للمؤسسة، حيث تساعد جميع أعضاء إدارة المؤسسة على تأدية وظيفتهم بطريقة فعالة للوصول إلى تحقيق أهدافها المسطرة.

أولا : تعريف المراجعة الداخلية

إن التطور المستمر لعملية المراجعة الداخلية وتوسع مهامها وأشكالها أدى إلى ظهور العديد من التعاريف الخاصة بها، نذكر منها:

المراجعة الداخلية هي وظيفة تقييمية مستقلة تنشأ داخل تنظيم معين، بغرض فحص وتقييم الأنشطة التي يقوم بها هذا التنظيم. وتهدف إلى مساعدة الأفراد داخل التنظيم للقيام بالمسؤوليات المنوطة بها بدرجة عالية من الكفاءات وذلك عن طريق توفير التحليل، والتقييم، توصيات والمشورة، والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة التي تتم مراجعتها.¹

وتعرف أيضا على أنها: " تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر في بعض الأحيان ويقوم بها فئة من الموظفين لحماية الأصول وخدمة الإدارة العليا ومساعدتها في التوصل إلى الكفاية الإنتاجية القصوى والعمل على قياس مدى صلاحية النظام المحاسبي وطرق المراقبات الأخرى".²

¹ فتحي رزق السوافيري وآخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة الداخلية، دار الجامعية الجديدة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2002، ص، ص 219، 220.

² رائد محمد عبد ربه، المراجعة الداخلية، الجنادرية للنشر والتوزيع، السعودية، 2010، ص 10.

وتعتبر المراجعة الداخلية من أهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الإدارة لغرض التحقق من فاعلية الرقابة الداخلية وتعمل على مد الإدارة بالمعلومات المستمرة.¹

كما عرفها المعهد الفرنسي للمراجعين المدققين الداخليين: هي فحص دوري للوسائل الموضوعة تحت تصرف مديرية، قصد مراقبة وتسيير المؤسسة.²

من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن وظيفة المراجعة الداخلية هي أهم وأشمل من مجرد مراجعة مالية ومحاسبية، وإنما تمتد لتشمل المجالات الإدارية والتشغيلية حيث تعد المراجعة الداخلية نشاطاً تقييمي موضوعي واستشاري مستقل يتم ممارسته داخل المؤسسة لخدمة الإدارة وتزويدها بتأكيدات عن كفاءة العمليات وفعاليتها، ومدى الاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها، ومنه تعتبر المراجعة الداخلية نظام شامل للرقابة .

ثانياً: وظائف المراجعة الداخلية

اقتصرت وظيفة المراجعة الداخلية في بادئ الأمر على الناحية المالية والمحاسبية للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية واكتشاف الأخطاء إن وجدت، وكذا التأكد من سلامة إدارة أصول المؤسسة، غير أنه اتسع نطاقها وأصبحت تغطي مختلف الوظائف في المؤسسة، وتعمل بصفة مستقلة عن بقية الإدارات الخاضعة للرقابة الداخلي،³ و بالتالي اتسعت الوظائف التي تقوم بها المراجع الداخلية، وهي كالتالي :⁴

1- وظيفة تقييم مستقلة : يعني أن يكون المراجع الداخلي مستقلاً عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها.

2- وظيفة استشارية : تمنح إدارة ومجلس إدارة المؤسسة بالدراسات والاستشارات المناسبة لاتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

¹ Robert et Moeller, **Brinks modern internal auditing**, 6 th Edition, John Wiley sons, Inc, USA, 2005, p 04.

² محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 15.

³ أسماء ميلاد أبوحليقة وسمير مفتاح مهل، **دور المراجع الداخلي كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الفساد المالي** ، المؤتمر العلمي الثالث بعنوان المؤسسات وإشكالية التنمية في الدول النامية (ليبيا أنموذجاً)، 11-12 نوفمبر 2019، جامعة المرقب، كلية الاقتصاد والتجارة، ليبيا، ص 657 .

⁴ محمد أحمد كاسب خليفة، **حوكمة الشركات ما بين التمويل والتدقيق الداخلي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020، ص 273.

3- وظيفة تأكيدية : تعمل على تقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية بناءً على نتائج تقدير المخاطر لتطمئن الإدارة بأن هذه المخاطر مفهومة ويمكن التعامل معها في الوقت المناسب.

4- وظيفة موضوعية : يعني أن يقوم المراجع بأداء عمله دون تحيز ويمارس التجرد والعدالة في جمع وتقييم أدلة الإثبات والنتائج، وتعتبر الموضوعية خاصية أساسية فهي تسمح للمراجع أن يوفر خدمات التأكد والاستشارة إلى مجلس الإدارة وجميع الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة.

الفرع الثاني : معايير المراجعة الداخلية

عند قيام المراجع بعمله، قد يترتب عنه أخطاء بحسب الأهمية، فهناك الخطأ التافه الذي قد يرتكبه أي إنسان، فالإنسان خطأ بطبعه، وهناك التقصير الذي قد يكون يسير أم جسيم حسب نوع الخطأ، و لتفادي هذه الأخطاء يجب أن يتحلى شخص المراجع أو أعماله بمعايير تجعل عمله كفأ، ويمكن تجميع معايير المراجعة الداخلية تحت ثلاث مجموعات أساسية موضحة كالآتي :¹

أولاً: معايير الصفات

تتضمن هذه المجموعة من معايير المؤهلات والصفات المهنية الواجبة توافرها في المراجع وفي عملية المراجعة وتحتوي على مجموعة من المعايير:

1- معيار الاستقلالية :

يؤكد هذا المعيار على استقلالية وحدة المراجعة الداخلية والمراجعين داخل الجهة، وأن يكون حياديين أثناء تأديتهم لعملهم دون تحيز لأي إدارة أو أن يتم التأثير على آراء نتائج المراجعة بأي مؤثرات أخرى وأن يكون الحكم على الظروف وفق معايير مهنية منطقية ومعقولة بدون أي قيود تحول دون التزام المراجع أو الوحدة بمبدأ الاستقلال.

2- معيار العناية المهنية :

يؤكد هذا المعيار بأن على المراجع بذل العناية المهنية اللازمة أثناء تأديته لعمله بشكل يتوفر معه درجة معقولة من الحذر الفني والممارسة الأخلاقية التي تناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه والدور المتوقع

¹ الدليل الإرشادي لأعمال وحدات المراجعة الداخلية بالأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة، المملكة العربية السعودية، ديوان المراقبة العامة، ص - ص 19 - 21.

منه، وكذلك فإن الدور الهام الذي يؤديه التقدير الشخصي وحكمة وفطنة المراجع في تحديد طبيعة ومدى توقيت الإجراءات اللازمة للمراجعة وارتباط تقرير المراجع بجهات عليا يزيد من أهمية وضرورة العناية المهنية اللازمة كمعيار أساسي من معايير المراجعة.

3- معيار رقابة الجودة :

ويتضمن هذا المعيار أهمية تطوير جودة المراجعة وتحسين برامجها ومتابعتها والتأكد من التزام المراجعين بمعيار الجودة في تنفيذ مهامهم وكافة نواحي أنشطة المراجعة الداخلية والمتابعة المستمرة لفعاليتها.

ثانيا : معايير التقرير

وهذه المعايير تحدد الأسس الذي ينبغي مراعاتها عند تبليغ نتائج المراجعة، وتتضمن المعايير التالية:

1- معيار شكل التقرير:

ويؤكد هذا المعيار على أهمية أن يكون تقرير مهمة المراجعة بالشكل الذي يضمن وصول النتائج والتوصيات إلى الجهة المستفيدة بشكل واضح ودقيق.

2- معيار محتوى التقرير:

ويؤكد هذا المعيار على أهمية مراعاة اختلاف محتوى التقرير بحسب نوع المراجعة إلا أنه بشكل عام يجب أن يتضمن التقرير أهداف المراجعة ونطاقها وأسلوبها ونتائجها بما في ذلك الملاحظات والاستنتاجات والتوصيات، مع الإشارة إلى الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية وكذلك ماورد باللائحة الموحدة بالمراجعة الداخلية، وإلى وجهة نظر المسؤولين في الجهة محل المراجعة حول النتائج والتوصيات.

ثالثا: معايير العمل الميداني (الأداء)

وتحدد هذه المجموعة المعايير التي يلتزم بها المراجع في كافة مستويات المراجعة، لذلك تعتبر معايير العمل الميداني من معايير الأداء المهني في حقل المراجعة، وتتضمن المعايير التالية :

1- معيار أدلة الإثبات :

يتضمن هذا المعيار الحصول على دليل الإثبات الكافي والكفاء وذو الصلة بالموضوع، لتوفير أساس معقول يدعم النتائج التي يتوصل إليها المراجع.

2- معيار التخطيط :

يتضمن معيار التخطيط التأكيد على أنه يجب التخطيط لعملية المراجعة بما يضمن إجراء مراجعة ذات جودة ونوعية عالية وبطريقة اقتصادية وبكفاءة وفعالية وفي وقت المناسب.

3- معيار الإشراف السليم :

يؤكد المعيار على أنه يجب الإشراف السليم على كافة المراجعين الذين يتولون عمليات الفحص أو القيام بالإجراءات اللازمة لتجميع أدلة الإثبات.

4- معيار دراسة الأنظمة واللوائح وفحص مدى الالتزام بها :

يؤكد هذا المعيار بأن على المراجع دراسة الأنظمة واللوائح للتحقق من كفايتها ومدى الالتزام بها، لذا يتعين على المراجع التحقق من تطبيق الأنظمة واللوائح التي تخضع لها الجهة وكذلك التأكد من كفاية وملائمة هذه الأنظمة لما يستجد من تطورات.

5- معيار دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية :

يؤكد هذا المعيار على ضرورة الوصول إلى فهم كاف لنظام الرقابة الداخلية بهدف تقييمه، بغرض تحديد ما إذا كان النظام الموضوع يوفر تأكيدا معقولا بأن أهداف الجهة سيتم تحقيقها بطريقة اقتصادية وبكفاءة جيدة.

6- معيار تحليل التقرير والبيانات المالية :

يؤكد هذا المعيار بأن على المراجع دراسة وتحليل التقارير والبيانات المالية كالقوائم المالية أو الحسابات الختامية والإيضاحات المرفقة بها.

الفرع الثالث : مسؤوليات المراجع الداخلي والأدوات التي يستعملها

يعتبر المراجع الداخلي المسؤول الأول عن تنفيذ مهام المراجعة الداخلية، بحيث يستعمل أدوات تساعد على فحص مختلف العمليات أو الأنشطة المراد مراجعتها.

أولاً : مسؤوليات المراجع الداخلي

لكل مهنة شخص يقوم بممارستها، والمراجعة الداخلية يقوم بها شخص يطلق عليه اسم المراجع الداخلي، وهو المسؤول على تنفيذ مهمته طبقاً لبرنامج المراجعة الذي وضعه.

وعليه فإنه يترتب على عمل المراجع مسؤوليات يقوم بها، وهي كالاتي ¹:

- القيام بأعمال المسح الميداني الأول للنشاط الخاضع للمراجعة لفهم وتحديد أسلوب العمل ووضع التوصيات المتعلقة باحتياجات المراجعة.
- وضع خطة عمل شاملة النطاق والأسلوب وتحديد الفترة اللازمة لأداء المهمة والانتهاؤها منها.
- مراجعة المستندات والقيود والوثائق والسجلات اللازمة للقيام بأعمال المراجعة كما هو مخطط لها.
- التنسيق مع منسق إدارة الجهة الخاضعة للمراجعة بخصوص الحصول على الوثائق اللازمة وتحديد الاحتياجات اللازمة لتنفيذ المهمة.
- توثيق جميع الاستنتاجات والملاحظات التي تدعم رأيه النهائي حول النشاط الخاضع للمراجعة .
- تقييم مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية على النشاط الخاضع للمراجعة.
- الاحتفاظ بملف أوراق العمل للمهمة وترتيبه وتوثيقه حسب سياسات الإدارة.
- الحفاظ على العلاقات الإنسانية ومهارات الاتصال مع جميع مفتشي المؤسسة.

ثانياً : الأدوات المستعملة من طرف المراجع الداخلي

حتى يقوم المراجع بتقييم نظام الرقابة الداخلية يعتمد على مجموعة من الأدوات والأساليب نذكر منها :

¹ خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفق المعايير التدقيق الداخلي الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص، ص 269، 270.

1- أسلوب قوائم الاستقصاء :

تقوم هذه الطريقة على إعداد قائمة أسئلة تغطي إجراءات الرقابة الداخلية لكل دورة عمليات ويجب أن تصاغ هذه الأسئلة بطريقة تهدف إلى الاستفسار عن توصيلات العمل وخطواته المتبعة في كل مركز نشاط.¹

2- الأسلوب الوصفي للرقابة :

يقوم المراجع حسب هذا الأسلوب بتدوين وتلخيص نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة على شكل نصي مستعملا في ذلك عدة طرق، حيث يمكن تحضير قائمة تحتوي على عناوين الأنظمة الفرعية للرقابة الداخلية، و يتم إعداد هذه المذكرة من خلال المقابلات مع العاملين والرجوع إلى كتيب السياسات والإجراءات والدورة المستندية في المؤسسة، كما يقوم بتوجيه الأسئلة للموظفين المسؤولين عن أداء كل عملية، فبذلك يتضح للمراجع كيفية سير العمليات والإجراءات التي تمر بها والمستندات التي تعد من أجلها والدفاتر التي تسجل بها، وقد يقوم المراجع أو مساعدوه بتسجيل الإجابات وشرحها في دفاترهم، وبعد ذلك يقوم المراجع بترتيب الإجابات بحيث تظهر كيفية سير العملية من بدايتها إلى نهايتها ويحدد ما إذا كان النظام يتضمن ثغرات أو ينقصه بعض الضوابط الرقابية.²

3- المقابلات:

الهدف منها هو أخذ رأي أولي نوعي بشكل أساسي على مختلف الأنظمة المكونة للمؤسسة، حيث يقوم المراجع بتنفيذ مقابلات معمقة مع المدراء المعنيين بالمجال الرئيسي للدراسة ويتم تحضيرها بناء على خبرته وحده.³

4- خرائط التدفق:

هي عرض بياني لنشاط معين أو لدورة عمليات محددة، وهذه الخرائط تمكن المراجع من تقويم إجراءات الرقابة الداخلية بطريقة مختصرة وبفترة وجيزة نسبيا.

¹ حسين القاضي وحسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص 275.

² علي عبد الصمد عمر، التدقيق المحاسبي بين التأصيل العلمي، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2018، ص 197.

³ شكري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الاداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2008-2009، ص 94.

وتوضح خط سير العمليات بين إجراء النظام بطريقة بسيطة كما توضح الوسائل المستعملة في إدخال البيانات واستخراجها.¹

المطلب الثاني : المراجعة الداخلية للمخزون

إن المراجعة الداخلية للمخزون تعد من أصعب المهام الواجبة الأداء على المراجع الداخلي نظرا لكثرة عملياتها داخل المؤسسة، لذا فرض على المراجع الداخلي التركيز على عنصر المخزون ومراجعته من خلال فحص كل الإجراءات المتعلقة بشرائه، وذلك لتفادي حدوث أخطاء.

الفرع الأول: أهمية وأهداف المراجعة الداخلية للمخزون

إن الدور الكبير الذي تلعبه المراجعة الداخلية للمخزون مكنها من تحقيق أهداف بالغة الأهمية كون المخزون يمثل عنصرا مهما في المؤسسة.

أولا: أهمية المراجعة الداخلية للمخزون

تأتي أهمية مراجعة وفحص عناصر المخزون من قبل المراجع من أهمية المخزون نفسه، وتؤكد هذه الأهمية النواحي التالية :²

1- يمثل المخزون أهم عناصر الأصول الجارية خاصة في المؤسسات التي تمارس نشاطا يقتضي وجود عناصر متعددة من المخزون وكميات كبيرة منه مما يزيد في أهمية الإفصاح الملائم لهذه العناصر في الميزانية باعتبارها تحظى باهتمام الأطراف المختلفة ذات العلاقة من مستخدمي القوائم المالية.

2- تمثل تكلفة المخزون المباع عنصرا هاما في قائمة الدخل، لأنه يؤثر في نتيجة السنة المالية بالربح أو بالخسارة، وذلك بسبب أي زيادة أو نقصان بسبب عدم الثبات في اتباع طريقة معينة من طرق تقييم المخزون آخر الفترة، ويترتب على ذلك مايلي:

- عند تقييم المخزون بأكثر من اللازم يترتب عليه زيادة في الأرباح غير حقيقية، وقد يتم توزيع جانب منها وهي في الحقيقة توزيع لجانب من رأس المال وتكرار هذا الأمر يشكل خطورة بالغة على رأس المال المؤسسة.

¹حسين القاضي حسين دحود، مرجع سبق ذكره، ص 276.

² محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص، ص 439، 440.

- عند تقييم المخزون بأقل من اللازم يترتب على ذلك نقص في الأرباح وعدم توزيعها على المساهمين مما يؤثر على صورة المؤسسة في سوق الأوراق المالية.

3- تساعد عملية المراجعة من التعرف على الدقة في رقم المخزون الظاهر في القوائم المالية في نهاية السنة، من حيث الدقة في حصر كميات عناصر المخزون والدقة في تحديد أسعار المخزون وطرق تقييمه والتعرف على طرق الجرد المتبعة.

4- تتأكد أهمية مراجعة وتدقيق عناصر المخزون من العلاقة المباشرة بين هذه العناصر وعمليات الشراء والإنتاج والبيع حيث تتأثر هذه العملات بصفة دائمة بكمية وحالة عناصر المخزون الفعلية من ناحية وكذلك المسجلة دفتريا من ناحية أخرى، ويتأكد ذلك من خلال عملية الجرد الفعلي لهذه لعناصر الأمر الذي يدخل في دائرة اهتمام المراجع أثناء تنفيذ برنامج مراجعته.

ثانيا : أهداف المراجعة الداخلية للمخزون

يهدف المراجع إلى الحصول على عناصر مقنعة و كافية و ملائمة فيما يخص وجود المخزونات و حالتها حيث يقوم بالتأكد من:¹

1- الاكتمال:

تظهر القوائم المالية الختامية معلومات محاسبية حول مخزون آخر المدة لقارئها، لذا يقوم المراجع بالتحقق من أن هذه المعلومات كانت نتيجة لمعالجة محاسبية سليمة مفادها أن كل العمليات المتعلقة بالمخزون تم تسجيلها محاسبيا ولم يحذف أو ينسى المحاسب أية عملية ليؤكد بعدها صحة هذه المعلومات المستقاة من النظام المولد لها ومدى تمثيلها لحقيقة العنصر موضوع المراجعة.

2- الوجود:

يسعى المراجع إلى التأكد من أن المخزون موجود فعلا على مستوى المخازن بوجود مستندات تثبت ذلك مثل وصولات الاستلام الموجودة لدى أمين المخزون، وإجراء فحص على بطاقات المخزن وترقيمها ومدى تمثيلها للمخزون الفعلي.

¹ محمد التهامي، طواهرير ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص ص 152 - 153.

3- الملكية:

تعتبر عناصر المخزونات داخل المؤسسة ملكا لها إلى غاية إثبات العكس، لذا يجب على المراجع أن يتحقق من ملكية المؤسسة لعناصر المخزون عن فحص الفواتير والحصول على مصادقات من الموردين، كما يجب أن يتأكد المراجع من ملكية المؤسسة للعناصر المخزنة خارج مخازنها.

4- التقييم:

ينبغي على المراجع التأكد من صحة التقييمات التي قامت بها المؤسسة من خلال التحقق من ثبات طرق التقييم المتعلقة بالمخزونات من سنة إلى أخرى، وتبني طريقة واحدة لتقييم المخرجات من المخزونات كطريقة الوارد أولا صادر أولا (FIFO) مثلا أو طريقة التكلفة الوسيطة المرجحة (CMUP).

5- التسجيل المحاسبي:

يسعى المراجع إلى التحقق من أن كل العمليات المتعلقة بالمخزونات تم تسجيلها وفق ما تنص عليه المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، وأن كل الوثائق المدعمة لهذا التسجيل موجودة فعلا ومرفقة معه.

الفرع الثاني : خطوات سيرورة مهمة المراجعة الداخلية للمخزون

من أجل نجاح مهمة المراجعة الداخلية للمخزون ينبغي على المراجع الداخلي اتباع مجموعة من الخطوات التي تمكنه في فحص وتقييم أعماله ومن ثم اتخاذ القرارات الصائبة والصحيحة التي تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة. وتقسم مراحل إنجاز مهمة المراجعة الداخلية للمخزون إلى :

أولا: مرحلة الدراسة

وتتم وفق الخطوات الثلاثة التالية:¹

1- تهيئه المهمة:

¹ حولي محمد ومسعود طحطوح، مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل دور إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021، ص 450.

بعد اختيار الجهة الخاضعة للمراجعة الداخلية، يتلقى مسؤول المراجعة الداخلية " تكليف بالمهمة " حيث يتم إصدارها من طرف سلطة مؤهلة (الإدارة العليا أو لجنة التدقيق) ويتضمن هذا التكليف موضوع المهمة، وصف مختصر للمهمة، أهداف المهمة والنقاط ذات الأولوية، ويتم تحديد تاريخ البداية والمدة التقديرية وطالب المهمة .والخاضعين لها

2- تحضير المهمة:

تبدأ هذه الخطوة بجمع المعلومات ذات العلاقة بالنشاط الخاضع للمراجعة من مصادره المختلفة للحصول عن فهم لطبيعة هذا النشاط.

وفيما يتعلق بمهمة المراجعة الداخلية للمخزون، يجب أن يكون لدى المراجع معرفة عامة بما يلي:

- طبيعة المنتجات المخزنة.
- التعليمات المعمول بها في عملية الجرد.
- طبيعة النظم المحاسبية والرقابة الداخلية المتعلقة بالمخزونات.
- طرق قياس وتقييم المخزونات.

3- إطلاق المهمة في الميدان:

تبدأ المهمة رسميا باجتماع الإفتتاح الذي يشرف عليه رئيس المهمة ويشرح فيه ما جاء في التقرير التوجيهي الذي أعده المراجع الداخلي ، حيث يبدأ فريق المراجعة عمله بمسح ميداني للتعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف من النواحي الرقابية التي سيتم فحصها وتدقيقها لاحقا، ومن ثم يتم إعداد برنامج الفحص.

ثانيا: مرحلة تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخزون

يسمح تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخزون للمراجع التأكد مما يلي: ¹

- اكتمال معالجة حركة كل المخزونات.

¹ (RAKOTOMANANA Nathalie, **Revue de la pratique d'audit du cycle stocks M cas de la société commerciale « TMS » et de la société industrielle « EPM »**, pour l'obtention du Diplôme d'Etudes Supérieures Spécialisées en Audit et Contrôle, Département de gestion) ,p-p 17-20.

- الفصل الكاف بين المهام.

- التقييم الصحيح للمخزونات.

- المخزون ملك للمؤسسة .

- حماية القيم المخزنة .

وأيضاً يسمح تحليل وتقييم نظام الرقابة الداخلية باستخدام تقنيات وأدوات المراجعة الداخلية للمراجع من تحديد نقاط القوة والضعف، وهذا لجمع المعلومات الضرورية التي يعتمد عليها في حكمه على فعالية وملائمة هذا النظام، ومراجعة المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء الرقابة الداخلية تساعد على تحديد التغطية المبرمجة للمراجعة.

ثالثاً: مرحلة الجرد المادي

يتيح الجرد المادي ضمان حقيقة واكتمال الكميات الموجودة في المخزن، وهو لا يهدف إلى التحقق من صحة التقييم ولكن يساهم في عملية التحقق من صحة الاستهلاك، والمؤسسة مطالبة بالقيام بالجرد المادي مرة واحدة على الأقل كل سنة للتأكد من وجود وقيمة أصولها وخصومها¹.

رابعاً: مرحلة مراجعة الحسابات

إنّ الهدف من مراجعة حسابات المخزون، يسمح للمراجع التأكد من²:

- أنّ المنتجات يتم تقييمهما بأقل تكلفة بين سعر التكلفة أو القيمة السوقية.

- أنّ الفروقات بين الجرد الدائم والجرد المادي تمّ تفسيرها ولفت انتباه الإدارة إليها، وتعديلها في الدفتر الكبير وفي الجرد الدائم وكذا في سجلات الجرد.

وعادة ما يسجل المخزون لأول مرة عند دخوله بتكلفة الشراء أو الإنتاج، فيتم تقييم المواد الخام بتكلفة شرائها بينما يتم تقييم المنتجات النهائية أو شبه المصنعة بتكلفة إنتاجها، والتي تتكون من :

- تكاليف اقتناء المواد واللوازم المستخدمة.

¹ RAKOTOMANANA Nathalie op.cit p18

² RAKOTOMANANA Nathalie op.cit p18

- تكاليف الإنتاج المباشرة مثل تكاليف الموظفين والخدمات الخارجية والاستهلاك.

- النفقات غير المباشرة المرتبطة بشكل معقول بإنتاج العنصر، باستثناء الإدارة العامة والبحث والتطوير والنفقات المالية.

ومنه يجب على المراجع التأكد من أن هذه المبالغ ناتجة عن طريقة مقبولة وتطبق باستمرار، ويقوم بفحص طريقة التكلفة المستخدمة (FIFO , LIFO , CUMP ,) وما إذا كانت المشتريات مسجلة في الفاتورة بالسعر الإجمالي أو بالسعر الصافي بعد طرح التخفيضات، و يتأكد من أن المؤسسة تطبق مبدأ الحيطة والحذر، حيث تقيم مخزوناتا في نهاية السنة بالقيمة الأقل بين تكلفة الحصول عليها والقيمة السوقية، وبأن خسارة القيمة تدرج كأعباء في جدول حساب النتائج.

وأیضا يقوم المراجع بالتحقق من المعادلة التالية:

مخزون أول مدة + مشتريات الفترة = مخزون آخر مدة + تكلفة شراء البضاعة المباعة

ويتأكد المراجع من تقييم المخصصات المتعلقة بتدني قيمة المخزونات.

خامسا: المرحلة الختامية لمهمة المراجعة

وتتضمن خطوتين أساسيتين هما:¹

1- تحرير الاستنتاجات: (تقرير المراجعة) عند الانتهاء من عملية المراجعة يجب إصدار تقرير مكتوب

وذلك بعد مناقشة التوصيات المقترحة مع فريق المراجعة، ويقوم المراجع بإبلاغ الإدارة بكل الأخطاء والتصحيحات التي يجب القيام بها، وأيضا تقديم اقتراحات لتحسين نظام الرقابة الداخلية للمخزون.

2- متابعة المهمة : يجب على مدير المراجعة الداخلية وضع والمحافظة على نظام لمراقبة ومتابعة

النتائج التي تم التقرير عنها للإدارة .

الفرع الثالث : إجراءات المراجعة الداخلية للمخزون

عند القيام بعملية الفحص والمراجعة للمخزون ينبغي على المراجع الداخلي اتباع الآتي : ²

¹ حولي محمد ومسعود طحطوح , مرجع سبق ذكره، ص 450

² خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص، ص 379، 380.

- مراجعة إجراءات الشراء ومدى مطابقتها لللائحة المشتريات.
- مراجعة طلبات الشراء الواردة من الإدارات المختلفة والتأكد من الالتزام بالصلاحيات الممنوحة لهم.
- مراجعة أوامر التوريد مع محضر لجنة البث في المناقصات من ناحية الكميات والأسعار والقيم.
- مراجعة محاضر الفحص والاستلام مع فواتير الشراء والتأكد من أن الأصناف مطابقة للمواصفات والمرفوضة من قبل لجنة الفحص والاستلام لما تدخل المخازن وخفضت من فواتير الشراء.
- مراجعة سندات الإدخال من ناحية الكمية مع محاضر الفحص والاستلام.
- مراجعة سندات الإدخال مع بطاقات الصنف من ناحية الكمية للتأكد من إضافتها إلى الرصيد.
- مراجعة سندات الإخراج مع طلب الصرف من ناحية الكمية المصروفة والتأكد من تنزيلها من الرصيد.
- مراجعة الكمية الموضحة بتصريح الخروج مع سبق الإخراج مع طلب صرف المواد.
- مراجعة سندات إرجاع البضاعة للمخازن.
- مقارنة كميات الجرد مع بطاقات الصنف والتأكد من أي اختلافات تظهر.
- التأكد من أنه لا يوجد أصناف غير صالحة للبيع أو الانتاج ضمن المخزون.

المطلب الثالث : دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية لدورة المخزون

تلعب المراجعة الداخلية دوراً هاماً من خلال عمل المراجع الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية لدورة المخزون، والتعرف على مختلف الصعوبات التي تواجهه والتي تؤثر على صحة البيانات المحاسبية المتعلقة بهاته الدورة ومحاولة التغلب عليها للوصول إلى نظام رقابي ذو مستوى هام من الكفاءة والفعالية.

الفرع الأول : دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية

يمكن للمراجعة الداخلية أن تلعب ثلاث أدوار نسبية في ضمان فعالية نظام الرقابة الداخلية وهي: ¹

¹ نافرونت عادل، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص فحص ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013 - 2014، ص، ص 18، 19.

- **الدور التقليدي:** والمتمثل في مراقبة نوعية نظام الرقابة الداخلية والتأكد من جودة وملائمة العناصر الرئيسية الخمسة المكونة للرقابة الداخلية:

✓ محيط الرقابة.

✓ تقييم المخاطر.

✓ نشاطات الرقابة.

✓ الإعلام والاتصال.

✓ القيادة والإشراف.

- **الدور الوقائي:** والذي يساهم في التأكد من أن نظام الرقابة الداخلية موجود مسبقا قبل تنفيذ عمليات جديدة أو انتاج منتوجات جديدة، ويتلخص هذا الدور في المراحل الثلاث:

✓ التحليل المسبق للمخاطر المرتبطة بالمشروع بطريقة صارمة ودقيقة.

✓ مراقبة وجود ركيزة لقياس ومراقبة المخاطر المرتقبة بالمشروع وتناسبها.

✓ مراجعة المشروع والتأكد من أن التعديلات الضرورية تتم وفقا للإجراءات المحددة.

- **الدور الاستشاري:** ويتمثل في المشاركة الفعالة مع المسير في تصميم نظام الرقابة الداخلية، ويجب أن يحددوا:

✓ مختلف مستويات المسؤولية.

✓ الموارد والوسائل المخصصة لضمان سير نظام الرقابة الداخلية.

✓ القواعد التي تضمن استقلالية الرقابة الداخلية.

✓ الاجراءات الخاصة بأمن أنظمة الإعلام الآلي.

✓ أنظمة قياس المخاطر.

✓ أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر.

الفرع الثاني : مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية لدورة المخزون

تعتبر الرقابة الداخلية على دورة المخزون نقطة البداية التي يعتمد عليها المراجع الداخلي عند إعداد خطته وتحديد الاختيارات والفحوص التي سيجريها أثناء تطبيقه لإجراءات المراجعة الداخلية ومدى مساهمة هذه الأخيرة في تقييم نظام الرقابة الداخلية لدورة المخزون واكتشاف أوجه الضعف والثغرات إن وجدت واقتراح الحلول اللازمة لمعالجتها.

أولاً : مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية للمشتريات

إن المراجع الداخلي يعمل على دراسة وتقييم اجراءات نظام الرقابة الداخلية للمشتريات، لكن ليس بغرض تحديد حجم الاختبارات التي سيجريها وإنما كهدف يسعى من ورائه للتأكد من مطابقة الأداء الفعلي للنظم التي صممها ووضعتها الإدارة، كما يجب على المراجع الداخلي أثناء مراجعته لدورة المشتريات التحقق من مدى سلامة وفاعلية اجراءات الرقابة الداخلية على عمليات الشراء بهدف تحديد نقاط الضعف ومعالجتها، وبالتالي يقوم ب:

- التأكد من تماشي الشراء الفعلي مع برنامج الشراء طبقاً لموازنة المشتريات وأي اختلاف يجب أن يبحث عن سببه ويبلغ لمستويات الإدارة المناسبة.
 - التأكد من سلامة إجراءات الشراء واستلام ودخول البضاعة للمخازن وأن الاجراءات مستمرة في اتباعها.
 - فحص دفتر يومية المشتريات مع الفواتير والإشعارات المدينة والدائنة والمستندات الداخلية المناسبة.
 - فحص فواتير الشراء من حيث وصف البضاعة ودليلها الرقمي وشروط الخصم.
 - فحص الفواتير مع إشعارات البضاعة المستلمة.
- كما يقوم المراجع الداخلي عند مراجعة المشتريات بعدد من الخطوات والاجراءات من أهمها ما يلي :²
- التأكد من أن طلب شراء السلعة أو الخدمة مكتمل التوقعات وأن هذه التوقعات هي وفقاً للإجراءات والسياسات المتبعة داخل المؤسسة.

¹ عبد الفتاح محمد الصحن وفتحي رزق السوافري، مرجع سبق ذكره، ص، ص 380، 381.

² عبيد سعد شريم ولطف حمود بركات، أصول مراجعة الحسابات، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، صنعاء، اليمن، 2011، ص 357.

- أن أمر الشراء قد تم إعداده وفقا لما ورد في طلب الشراء .
- أن السلع المستلمة هي متفقة تماما مع ما ورد في أمر الشراء .
- أن السلع المستلمة في المخازن يتم ترتيبها وحفظها بطريقة سليمة.

ثانيا : مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخزون

يقوم المراجع الداخلي بدراسة نظام الرقابة الداخلية للمخزون من خلال جمع المعلومات المتعلقة بهذا النظام والاحرازات الرقابية الموضوعة وفحصها وتقييمها باستخدام أساليب مختلفة وذلك للتأكد من جودة تصميم هذا النظام وسلامة الإجراءات الرقابية الموضوعة، والتعرف على نقاط القوة والضعف وبالتالي القدرة على تحديد مواطن الخطر لتداركه وإعطاء تقرير مفصل حول الوضعية الحقيقية للمؤسسة وهذا ما يساهم بدرجة كبيرة في تفعيل عملية تسيير المخزون من خلال مساعدة مسيري المخزونات على تحديد كمية وقيمة المواد الأولية والبضاعة ، وهذا ما يضمن تلبية متطلبات وظروف التشغيل و طلبات الزبائن بأقل كلفة ممكنة، حيث :¹

- يتأكد المراجع الداخلي من وجود تنظيم إداري سليم للمخازن يحدد الوظائف التي تتداول المخزون وتتعامل فيه ويقوم بإعداد تقارير تبين حركة المخازن وحالتها وتبين نتائج جرد المخزونات، وكذلك يتأكد المراجع الداخلي من وجود تنظيم محاسبي ودفترى سليم للمخازن بشكل سليم متى إعادة الطلب أو ما هو حجم ما يتم طلبه.
- يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من توافر الإجراءات السليمة للتحقق من وجود المخزون وتتمثل هذه الإجراءات في عملية الجرد الفعلي لمفردات المخزون.
- يقوم المراجع الداخلي باختبار الدقة الحسابية والمستندية لسجلات والمستندات المخزنية من خلال مراجعة عمليات الجمع والطرح واستخراج الرصيد سواء بالكمية أو بالقيمة وكذلك مراجعة عمليات المخازن مستنديا (الوارد والمنصرف) ومطابقتها مع ما هو مسجل ببطاقات الأصناف وسجل البضاعة الواردة والصادرة ودفتر حسابات المخازن.

¹ أمينة ختاتة، مكانة التدقيق الداخلي في تدعيم عملية تسيير المخزونات، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجبالي بونعامة بخميس مليانة، 2019-2020، ص، 72، 73.

- يقوم المراجع الداخلي بفحص مجمل الربح ودراسة التغيرات الجوهرية فيها من سنة إلى أخرى، فقد يكون سببها خطراً أو تلاعباً في القيم أو سرقة بضاعة أو إدخال مشتريات أو مبيعات وهمية.

ثالثاً : مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية للمبيعات

- تعتمد المؤسسة على عدة طرق للبيع، لذلك يجب أن يكون هناك نظام رقابة داخلي محكم وسليم تراعى فيه طرق البيع المختلفة المعتمدة والسياسات الموضوعية لذلك، ومن ثم تأتي مهمة المراجعة الداخلية للتأكد من مدى صحة المعلومات وتحسين وتقييم فعالية إجراءات الرقابة، وبالتالي يقوم المراجع الداخلي:¹
- فحص سجلات الشحن والاستلام للتأكد من أن المبيعات التي تمت في الفترة اللاحقة لتاريخ الميزانية لم يتم اعتبارها ضمن مبيعات السنة تحت الفحص.
- التأكد من أن المبيعات لا تشمل أي عمليات بيع للأصول الثابتة.
- فحص عمليات تحويل البضائع بين أقسام المؤسسة، أو بين المؤسسة وفروعها، فقد يكون للمؤسسة أقسام وفروع مختلفة يتم تحويل البضائع لها بصورة مستمرة.
- التأكد من الطريقة المتبعة في حساب الأرباح المحققة عن عمليات البيع بالتقسيط.
- تتبع قيمة مردودات المبيعات التي تمت في أواخر السنة المالية، والتأكد من ورودها وإدراجها ضمن مخزون آخر مدة.
- مقارنة المبيعات الشهرية وتكلفة المبيعات للسنة بمثلاتها في السنة السابقة، والتحري عن وجود أية اختلافات كبيرة، فقد تكون هذه الاختلافات ناتجة عن خطأ تسجيل بعض فواتير البيع أو الخلط بين العمليات الخاصة بكل سنة، وقد يكون نتيجة تزويد أدى إلى حذف بعض عمليات البيع من الدفاتر.

¹ زوليخة بختي، محاضرات في مقياس التدقيق المالي، موجهة إلى طلبة السنة الثانية ماستر علوم مالية ومحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، جامعة سيدي بلعباس، 2020، ص، ص 87، 88.

الفرع الثالث : صعوبات المراجعة الداخلية للمخزون

- تعد مراجعة المخزونات أمرا معقدا يستهلك عادة معظم طاقة المراجع ووقته نظرا للأسباب التالية:¹
- يعد المخزون عنصرا مهما في القوائم المالية ، خاصة فيما يتعلق برأس المال العامل.
 - أن المخزون لا يقتصر على نوع واحد ، بل يشمل مخزون المواد الخام ومخزون الإنتاج تحت التشغيل ومخزون الإنتاج التام، أو مخزون البضاعة.
 - أنه عادة ما يتواجد مخزون الشركات الصناعية والتجارية في أكثر من موقع.
 - أن هناك بعض أصناف المخزون ذات طبيعة فنية وتقنية خاصة، كما في شركات صناعة الإلكترونيات والمجوهرات والكيماويات. ونظرا لصعوبة ملاحظة هذا المخزون وتسعيه، فقد يضطر المراجع إلى الاستعانة بخبير فني لمساعدته في عملية المراجعة.
 - أن التحقق من سلامة تسعير المخزون خاصة في الشركات الصناعية مسألة صعبة بالنسبة للمراجع بسبب عوامل كثيرة منها:
- ✓ اختلاف نظريات تحديد تكلفة المنتج.
 - ✓ طبيعة الصناعة.
 - ✓ مشاكل تلف وفقد المخزون.
 - ✓ اختلاف تشكيلة المنتج.
- أن طرق تسعير المخزون كثيرة وعادة ما تمثل مجالا من مجالات التلاعب الإداري، خاصة فيما يتعلق بعدم الثبات في تطبيق إحدى هذه الطرق في الشركات المقيدة بالبورصة.
 - أن الاتجاه السائد لدى المؤسسات الصناعية الكبرى الاعتماد على الحاسب في حفظ وتشغيل بيانات المخزون ، مما يجعل المراجع مضطر لاستعمال أدوات تكنولوجيا في التحقق من المخزون أو الاستعانة بخبراء متخصصين في هذا المجال أيضا.

¹ محمد سمير الصبان وعبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفق المعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002، ص، ص 312، 313.

خلاصة:

تعتبر المخزونات من أهم عناصر الأصول الجارية التي تمتلكها المؤسسة، ونظرا لحساسية هذا العنصر وسهولة تعرضه للسرقة والاختلاس تقوم المؤسسة بوضع نظام رقابي يضمن لها حمايته، وهذا النظام الرقابي هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تضعها المؤسسة لتضمن السير الجيد له والحفاظ عليه، ولزيادة فعاليته تعمل وظيفة المراجعة الداخلية على اكتشاف نقاط قوته وضعفه من أجل تصحيحها وتحسينها وذلك من خلال الاقتراحات والتوصيات التي يقدمها المراجع الداخلي للإدارة.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية في المركب الصناعي والتجاري

- مطاحن قورصو -

تمهيد:

بعد قيامنا بدراسة الجانب النظري وذلك من خلال الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية للمخزون، أسقطنا هذه الدراسة النظرية على الواقع العملي، فالدراسة النظرية وحدها لا تكفي لتحقيق الهدف المرجو، وعليه قمنا باختيار المركب الصناعي والتجاري بقورصو للوقوف على مدى فعالية المراجعة الداخلية فيه في تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخزون. وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: تقديم عام للمركب الصناعي والتجاري - قورصو -

المبحث الثاني: واقع المراجعة الداخلية للمخزون في المركب الصناعي والتجاري -قورصو -

المبحث الأول : تقديم عام للمركب الصناعي والتجاري - مطاحن قورصو -

يعتبر المركب الصناعي والتجاري - مطاحن قورصو - من أهم المؤسسات الاقتصادية والعمومية لولاية بومرداس في تحويل الحبوب، فقد انطلق كرائد في صناعة العجائن ومختلف أنواع الدقيق، ولكن بعد تعرضه إلى عدة أزمات مالية، تزعزعت مكانته في السوق فلم يعد كما كان في الأول. وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على المركب وكيفية تنظيمه.

المطلب الأول : التعريف بالمركب الصناعي والتجاري - مطاحن قورصو -

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى التعريف بالمركب الصناعي والتجاري - مطاحن قورصو - ببومرداس، ذلك من خلال الإطلاع على طبيعة نشاطه وكذا بعض التفاصيل التي تمكنا من أخذ فكرة عامة حوله.

الفرع الأول : نشأة و تطور المركب الصناعي و التجاري - مطاحن قورصو -

أولت الدولة الجزائرية للقطاعين الصناعي والزراعي أهمية كبيرة، لذلك قررت إنشاء مجمع قورصو تحت اسم الحبوب التابعة لمجموعة "IV SPAD-AGRO"، وهي مجموعة وطنية تعود ملكيتها للدولة، وهي عبارة عن شركة مساهمة (SPA)، برأس مال قدره 620.000.000.00 دينار جزائري، وهي متخصصة في الصناعات الغذائية ومشتقاتها.

وتتكون هذه المجموعة من العديد من الشركات التابعة الموجودة في ولايات مركزية مختلفة مثل: فرع الحبوب المركزي في البليدة، فرع الحبوب في مرتفعات سطيف، فرع ايكوبا بالجزائر، فرع الحبوب في الأغواط، بالإضافة إلى ذلك فإن النشاط الرئيسي لكل شركة فرعية هو تصنيع وتوزيع المنتجات الغذائية (السميد، الطحين، البسكويت.... إلخ) ومشتقاتها.

وقد تمّ بناء هذا المجمع في إطار الخطة الرباعية الثانية من قبل شركة إنشاءات إيطالية والتي استمرت أربع سنوات من 1978 إلى 1982.

وفي عام 1981، تمّ الافتتاح الرسمي لمطحنة الدقيق و السميد قورصو من قبل رئيس الجمهورية الجزائرية الشاذلي بن جديد شخصيا.

حيث في البداية، كان مجمع قورصو متخصصة في انتاج المنتجات الغذائية مثل: السميد والدقيق ومشتقاته ومن ثم تحول شكله القانوني من شركة اشتراكية إلى شركة مساهمة (SPA) وبلغ عدد الموظفين فيها 194 موظف.

وفي عام 1996 قررت الإدارة العامة زيادة الطاقة الانتاجية، من خلال إنشاء مطحنة ثانية، لتلبية احتياجات السوق الوطنية وتلبية الطلب القوي من العملاء.

وفي عام 1997 قررت الإدارة العامة فصل المطحنتان لأن المطحنة الأولى مخصصة لانتاج الدقيق.

وخلال سنة 2003 وبعد الزلزال الذي ضرب ولاية بومرداس، توقف فرع مطاحن - قورصو - عن العمل نتيجة لتضرر هياكله، وصنف ضمن الخانة الحمراء، وقد تضررت بنسبة كبيرة جميع هياكله بما فيها مطحنة السميد ومطحنة الفرينة، وحدة العجائن، المخبزة الصناعية والمخازن الاستراتيجية للقمح.

وفي سنة 2006 أصدر مجلس مساهمات الدولة لائحة في أفريل تتضمن حل فرع مطاحن - قورصو - وتسريح عماله مقابل تعويضات وتسجيله في إطار الخصوصية .

وفي سنة 2009 أصدر مجلس مساهمات الدولة لائحة مؤرخة في 12 مارس 2009 تقرّر تحويل جميع أملاك مجمع "الرياض" التي تحتوي على المخازن الاستراتيجية للقمح إلى الديوان الوطني للحبوب وهي 07 مخازن من بينها مخازن فرع مطاحن - قورصو-، إلا أنّ الديوان لم يستغل هذه المخازن لوجود خطر بها بعد تعرضه للزلزال.¹

ولإعطاء نفس جديد لهذه الشركة العمومية إثر توقفها على الإنتاج دخلت في شراكة مع مجمع "عمر بن عمر" وأول ما تمّ انجازه في هذه الشراكة هو تقييم أصول مطاحن - قورصو - الثابتة والمنقولة، لمعرفة القيمة المالية التي ينبغي على مجمع "عمر بن عمر" ضخها لإعادة بعثها، لكن عملية التقييم لم تخضع للمعايير الواقعية والقانونية، حيث اعتمد المقيم على تقدير جزافي بعيد كل البعد عن الواقع، حيث وصلت ممتلكات المطاحن سنة 2011 إلى أكثر من 260 مليار، بينما تمّ تقييمها بحوالي 50 مليار، والهدف هو تسهيل الأعباء

¹ <https://www.shihabpresse.dz/?p=123944> موقع بومرداس هكذا استولى مجمع بن عمر على مطاحن قورصو،

(10/06/2023) شهاب برس، تم الإطلاع عليه في

المالية المترتبة على مجمع "عمر بن عمر"، وقد تحصل هذا الأخير على قروض بنكية ضخمة بشأن هذا المشروع .

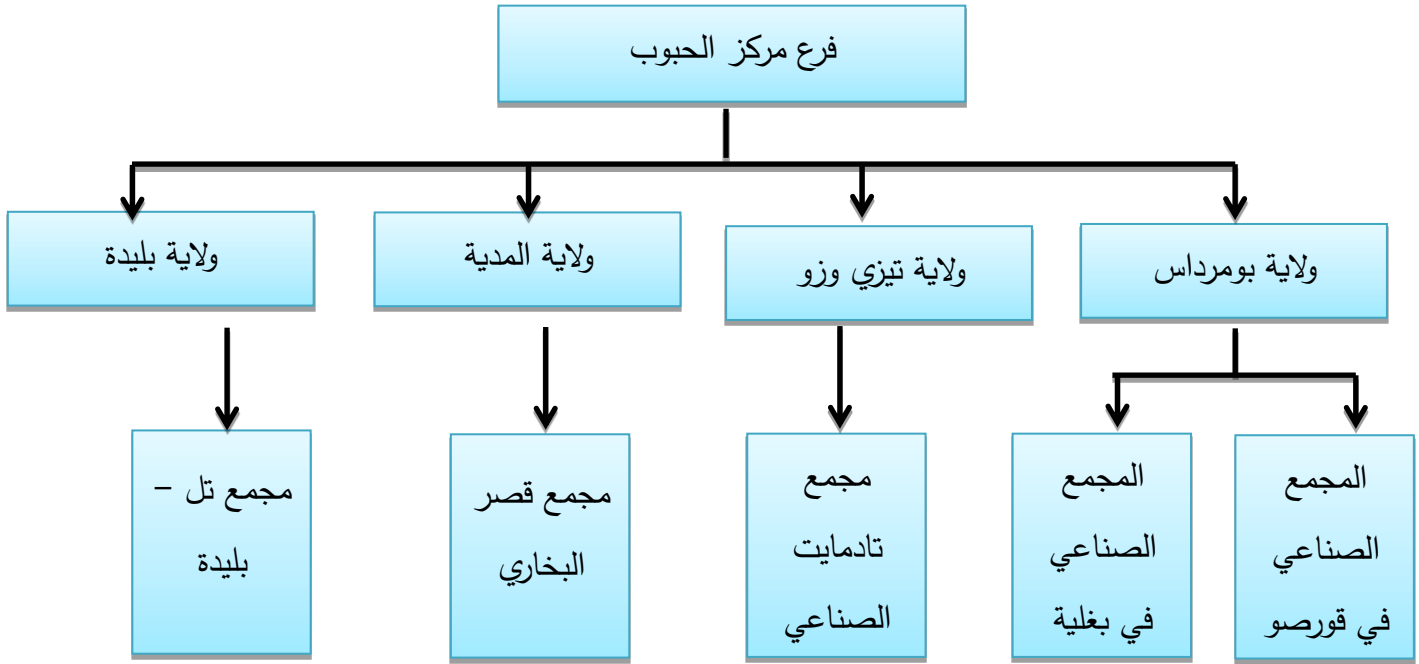
وفي الثلاثي الأول من سنة 2016 توقف مشروع الشراكة بين مجمع الرياض ومجمع "عمر بن عمر"، وقد تمّ بيع عتاد مطاحن - قورصو - بالدينار الرمزي.

وفي جوان 2019 عادت الشركة إلى مزاولة نشاطها، كون هذه الفترة شهدت نوع من التغير حيث أصبحت تسمى بالمركب الصناعي و التجاري وهو مجمع يحتوي على عدة مركبات موزعة عبر الوطن (شرق، غرب، وسط، جنوب) بالنسبة لفرع قورصو فهو تابع لمركب الوسط .

ويتركز نشاط هذا المركب الآن في تحويل الحبوب (القمح الصلب) وإنتاج المواد الغذائية كالفرينة ذات الوزن (05 كلغ، 10 كلغ، 25 كلغ، 50 كلغ) والنخالة، وبيع البضائع والسلع التي تقوم بشرائها مثل السكر وملح الطعام وغيرها. (أنظر الملحق رقم 01).

ويتكون المركز الفرعي لمركز الحبوب من خمسة مجمعات صناعية وتجارية تسمى CIC والمبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): المجمعات الصناعية والتجارية لفرع مركز الحبوب



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المركب.

الفرع الثاني : معلومات تقنية عن المركب الصناعي و التجاري - قورصو-

للتعرف أكثر بالمركب قمنا بعرض أهم الجوانب المتعلقة به كتقديم معلومات عامة عنه وكذا إبراز أهم الأنشطة التي تتركز فيه.

أولا : معلومات عامة عن المركب

يقع مجمع قورصو الصناعي والتجاري بالقرب من الطريق الوطني رقم 24 على أراضي بلدية قورصو التي تبعد 3 كلم عن ولاية بومرداس، وهو يوظف 109 عامل، ويمكن عرض معلوماته العامة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): معلومات عامة حول المركب

اسم المركب	المركب الصناعي والتجاري للحبوب الفرعية وسط - قورصو -
الموقع	قورصو - ولاية بومرداس
الوضع القانوني	مساهمة SPA، عمومية اقتصادية EPE
المكتب الرئيسي	الحراش - الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من المركب.

وتبلغ :

- المساحة الإجمالية للموقع الصناعي 136271,80 م².
- إجمالي المساحة المغطاة 36275,60 م².
- إجمالي المساحة الغير مغطاة 99996,20 م².

كما تبلغ قدرة وحدات الإنتاج 02 × 200 طن/اليوم، أما المعدات التكنولوجية المستخدمة فهي مستوردة من إيطاليا/OCRIM .

ثانيا : الأنشطة الرئيسية للمركب

بعد تعرض المركب للزلازل سنة 2003 هناك بعض النشاطات التي توقفت والبعض الآخر قيد النشاط، وهي تتمثل في :

- مطحنة الدقيق: صناعة الدقيق ومنتجات الطحن(قيد النشاط).
- السميد: صناعة السميد ومنتجات الطحن(نشاط متوقف).
- مصنع المعكرونة: صنع المعكرونة والكسكس(نشاط متوقف).
- الصوامع الاستراتيجية: تخزين الحبوب وحفظها(قيد النشاط).
- المخبز الصناعي: صنع الخبز والمعجنات(نشاط متوقف).

وقد كانت تبلغ القدرة الإنتاجية للمخبز الصناعي 460.000 خبزة / يوم (150 طن).¹

المطلب الثاني : أهداف المركب وهيكله التنظيمي

يسعى المركب إلى تصميم هيكل تنظيمي يضم مختلف المصالح التي تقوم كل منها بدورها على أكمل وجه من أجل تحقيق أهداف المركب.

الفرع الأول : أهداف المركب

يهدف المركب إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها :

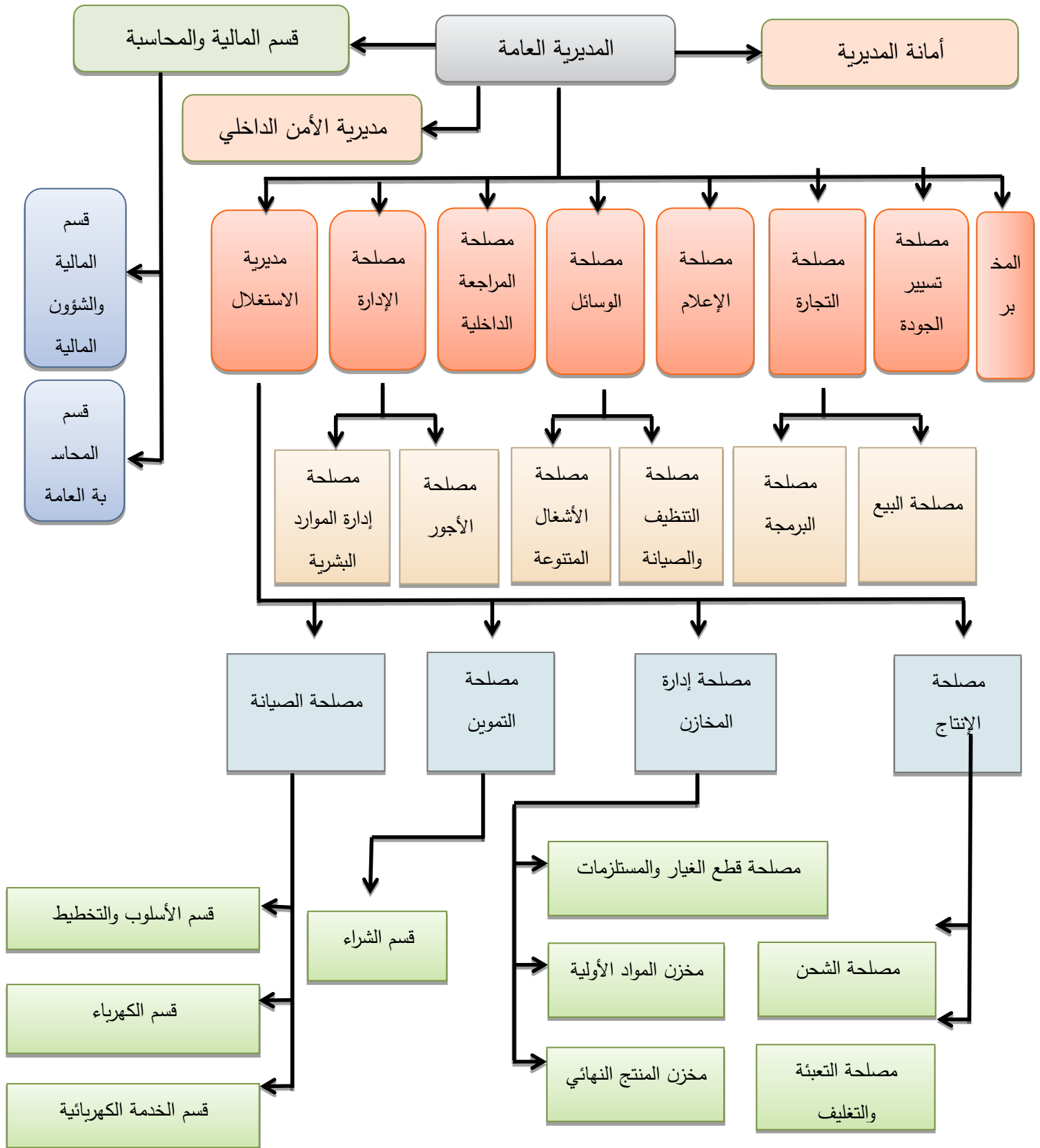
- تحقيق أرباح كبيرة ومعتبرة وتحقيق التوازن في الميزان التجاري للمركب.
- الوصول إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتلبية حاجات ورغبات المستهلكين.
- السعي من أجل تحقيق سياسة إنتاجية ذات فعالية.
- محاولة كسب رضا الزبائن والحصول على ولائهم بأقل تكلفة وبجودة عالية.
- ترويج منتجاته على عدة مستويات لما يضمن لها الاستمرارية.
- الطموح إلى خلق جو تنافسي خارجي لزيادة كمية الإنتاج وتسويقه.
- التسيير الأحسن للموارد البشرية في المؤسسة.
- المحافظة على قدر كافي من السيولة لمواجهة الظروف الطارئة.

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي للمركب

إن التنظيم الهيكلي للمركب يعكس مختلف المستويات الإدارية والوظائف التشغيلية والعلاقة بينهما لضمان التحكم في تحديد وتقسيم المهام والمسؤوليات لاستمرار وتطور نشاط المركب ، والشكل أدناه يوضح ذلك.

¹ O M , Boumerdès– Complexe agroalimentaire de Corso : une fermeture et des questions ,
Publié dans Le Quotidien d'Oran le 26 – 02 – 2017, <https://www.djazairess.com/fr/lqo/5240847> ,
vue le 10/06/2023 à 16:00 .

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمركب فرع حبوب الوسط -قورصو -



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المركب

بناء على ما هو مبين في الشكل أعلاه، سيتم التطرق إلى مختلف المصالح التي تخدم إدارة المركب.

1- المديرية العامة :

وهي أعلى مستوى إداري بالمركب ،يشرف على تسييرها مدير له مهام عديدة منها:

- الإشراف العام على نشاط المركب ككل.
- التنسيق بين مختلف مصالح المركب.
- تعيين مختلف مديريات المركب.
- إصدار القرارات والأوامر الضرورية التي تخدم مصلحة المركب.

2- أمانة المديرية :

هي حلقة وصل بين المدير والمصالح الأخرى لطبيعة النشاط الموكل إليها، ومن مهامها:

- تنفيذ أوامر المدير وتنظيم جدول أعماله.
- توصيل تعليمات المدير لرؤساء المصالح.

3- مديرية الأمن الداخلي :

تعمل هذه المديرية على ضمان جميع الشؤون الأمنية كحراسة جميع الوسائل والآلات من السرقة أو التعدي وهذا لضمان سلامة المركب من أي خطر خارجي.

4- قسم المالية و المحاسبة :

يعتبر قسم المحاسبة والمالية من الخدمات الأساسية لوحدة قورصو تتمثل المهمة الرئيسية له في معالجة جميع العمليات ذات الطبيعة المحاسبية أو المالية، وهو أيضا مسؤول عن عملية تسوية جميع الفواتير بأنواعها المختلفة بالإضافة الى ادارة النقد مع مراقبة وضعه والتسجيل المحاسبي للعمليات المذكورة. ويتفرع إلى:

- قسم المالية والشؤون المالية.
- قسم المحاسبة العامة.

5- مديرية الاستغلال :

تقوم هذه المديرية بالإشراف على العملية الإنتاجية واستغلال الطاقات المادية والبشرية ومراقبة حركة دخول وخروج كل السلع داخل المركب ،وتتصل بهذه المديرية مصالح مستقلة متمثلة فيما يلي:

• **مصلحة الصيانة:** تعتبر هذه المصلحة الركيزة الأساسية في المركب ومن أهم مهامها صيانة الآلات العاطلة وإعادة إدماجها في العمل وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- قسم الأسلوب والتخطيط.

- قسم الكهرباء .

- قسم الخدمات الميكانيكية.

• **مصلحة التموين:** تهتم هذه المصلحة بشراء المواد الأولية واللوازم الخاصة بعملية الاستغلال وتنقسم إلى:

- قسم الشراء: يتولى هذا القسم بتسجيل كافة عمليات الشراء الخاصة.

• **مصلحة إدارة المخازن:** يتم من خلال هذه المصلحة التحكم والتنظيم لعمليات المخازن من دخول المخزون إلى مخرجات حتى يتم بيعه واستهلاكه، وتتفرع إلى:

- مصلحة قطع الغيار والمستلزمات.

- مخزن المواد الأولية.

- مخزن المنتج النهائي.

• **مصلحة الإنتاج:** تقوم هذه المصلحة بمتابعة حركة الإنتاج أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها كمادة مصنعة مروراً بمراحل العملية الإنتاجية وتنقسم إلى:

- مصلحة الشحن.

- مصلحة التعبئة والتغليف.

6- مصلحة المراجعة الداخلية :

تعد مصلحة المراجعة الداخلية مصلحة مستقلة، حيث يتولى المراجع الداخلي بمراقبة وتقسيم مختلف العمليات حسب النظام المركب ومتابعة أعضائه في أداء مسؤولياتهم لضمان السير الحسن للعمل، وقد قمنا بالدراسة التطبيقية في هذه المصلحة.

7- مصلحة الإدارة:

وتتفرع إلى:

- مصلحة إدارة الموارد البشرية: تهتم هذه المصلحة بالشؤون الإدارية للعمال، حيث تتكلف بتوظيفهم وتدريبهم وتحفيزهم والسهر على تلبية حاجياتهم المادية والمعنوية.
- مصلحة الأجور: تقوم هذه المصلحة بإعداد وتحضير أجرة العمال وتوزيع كشوف الأجور ومراقبة كشوف الحضور.

8- مصلحة الإعلام الآلي :

وقد تم ادماج الإعلام الآلي في المركب لتسهيل التعاملات بين جميع المصالح والتسريع في وصول المعلومة.

9- المصلحة التجارية :

وهي الجهة المعنية المسؤولة عن تنفيذ القرارات الخاصة بعملية تسيير المنتج النهائي وتسويقه وبيعه للحصول على ربح أكبر وتنقسم إلى:

- مصلحة البيع: وهي وظيفة هامة في التجارة تهتم بكل عمليات البيع ودراسة السوق وتقدير المبيعات، وجلب الزبائن وإرضائهم.
- مصلحة البرمجة: تقوم هذه المصلحة باتصالات يومية في مختلف مراكز التوزيع ونقاط البيع المركب وهذا لمعرفة الكميات المباعة يوميا.

10- مصلحة تسيير الجودة :

تهتم هذه المصلحة بمراقبة جودة المنتج عبر مختلف مراحل العملية الإنتاجية للتأكد من مدى مطابقتها للمواصفات المطلوبة.

11- مصلحة الوسائل :

هي عبارة عن مكتب صغير يقوم بالإشراف على جميع التجهيزات والأشغال والوسائل الضرورية المستخدمة في إدارة المركب والمحافظة عليها من خلال الصيانة وتتفرع إلى:

- مصلحة التنظيف والصيانة.

- مصلحة الأشغال المتنوعة.

12- المخبر :

تجرى فيه جميع التحاليل والاختبارات من بداية العملية الانتاجية إلى نهايتها.

المبحث الثاني : واقع المراجعة الداخلية للمخزون في المركب الصناعي و التجاري -

قورصو-

يقوم المراجع الداخلي بتقييم نظام الرقابة الداخلية للمخزون وذلك بجمع كل الإجراءات الداخلية المتعلقة بعملية الشراء، التخزين والبيع، من خلال استعانتة بأدوات تمكنه من فهمها كخرائط التدفق و استمارة الاستقصاء المفتوحة أو المغلقة وغيرها، بغية اكتشاف نقاط الضعف والقوة، وهذا ما يسمح له بتحديد النتائج والفحوص التي سيجريها.

وللوقوف على واقع المراجعة الداخلية ومدى مساهمتها في زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية للمخزون، قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، تطرقنا في المطلب الأول إلى مراحل مسك مهمة المراجعة الداخلية في المركب، ثم في المطلب الثاني قمنا بتقييم نظام الرقابة الداخلية للمخزون وذلك للتعرف على نقاط القوة والضعف الموجودة بالمركب، وأخيرا خصصنا المطلب الثالث لتوضيح الإجراءات العملية الخاصة بالمراجعة الداخلية لدورة المخزون.

المطلب الأول: خطوات مهمة المراجعة الداخلية في المركب الصناعي والتجاري

تم استحداث وظيفة المراجعة الداخلية في المركب سنة 2019، أي بعد عودة المركب للعمل بعد تعرضه للاختلاس والسرقة وبيع عتاده في المزاد العلني بالدينار الرمزي، و بالتالي تعتبر هذه الوظيفة جديدة، ولدراسة مهمة المراجعة الداخلية في المركب قمنا بإجراء مقابلة مع المراجع الداخلي للتعرف على مراحل مسك مهمة المراجعة، ومن خلال المعلومات المقدمة استطعنا تحديد ومعرفة أهم مراحل هذه المهمة والمتمثلة فيما يلي:

المرحلة الأولى : التخطيط الأولي لتنفيذ مهمة المراجعة الداخلية

في بداية السنة يعد مجلس الإدارة الخاص بالمركب برنامج سنوي للمراجع الداخلي يتضمن كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ مهمته بكفاءة وفعالية وتحقيق الأهداف وفرض أكبر قدر ممكن من الرقابة، ليتم بعد ذلك رفع هذا البرنامج إلى المدير العام للمصادقة عليه ووضع بعض التعديلات وإبداء ملاحظات أو اقتراحات عليه.

المرحلة الثانية: بداية تنفيذ المهمة

هذه المرحلة ما هي إلا تجسيد للبرنامج المسطر من قبل، فعند بداية المهمة في الوقت المحدد يقوم المراجع الداخلي بالتوجه إلى المصلحة المراد مراجعتها ويبدأ في عملية المراجعة بطلب الوثائق والمستندات ليقوم بفحصها وتقييمها وفي الأخير يضع جدول يحتوي على نتائج المراجعة .

المرحلة الثالثة: كتابة التقرير

بعد الانتهاء من تنفيذ المهمة، يقوم المراجع الداخلي بإعداد تقرير خاص بالمهمة المنجزة مبينا النتائج التي توصل إليها وإيضاح النقاط الغامضة وتصحيح ما يجب تصحيحه، وبعدها يوجه تقريره الذي يشمل جميع التوصيات مباشرة إلى المدير العام للمركب الذي يقوم بدراسه واتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة.

المرحلة الرابعة: متابعة تنفيذ التوصيات

مهمة المراجع الداخلي لا تنته بمجرد إعداد التقرير، بل تستمر إلى متابعة تنفيذ التوصيات المقدمة في التقرير، فهو يلتزم بمدى التزام الإدارة بتنفيذ تلك التوصيات.

المطلب الثاني : تقييم نظام الرقابة الداخلية لدورة المخزون

يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية لدورة المخزونات في المركب الصناعي والتجاري - مطاحن قورصو - بالإعتماد على طريقة قوائم الاستقصاء، ولذلك قمنا بإعداد مجموعة من الأسئلة وطرحناها على المراجع الداخلي للمركب وذلك لاكتشاف أهم نقاط القوة والضعف الموجودة.

الفرع الأول : تقييم نظام الرقابة الداخلية للمشتريات

من أجل القيام بعملية تقييم لنظام الرقابة الداخلية للمشتريات لاستخراج نقاط القوة ونقاط الضعف، قمنا بإعداد قائمة استقصاء، وقدمناها إلى المراجع الداخلي بالمركب الصناعي والتجاري - مطاحن قورصو - ، والذي أجابنا على كل الأسئلة، ومن ثم قمنا بتحليلها لاكتشاف أهم نقاط القوة والضعف المرتبطة بالإجراءات الداخلية لعملية الشراء.

أولاً: قائمة استقصاء الرقابة الداخلية على المشتريات

يوضح الجدول رقم (02) قائمة بالأسئلة التي تمّ طرحها على المراجع الداخلي للمركب الصناعي .

جدول رقم (02): قائمة استقصاء الرقابة الداخلية للمشتريات

لا	نعم	الأسئلة
	×	- هل هناك مصلحة مشتريات تتولى تلبية طلبات الشراء لمختلف مصالح المركب؟
	×	- هل تبدأ كل عمليات الشراء بإرسال طلب الشراء إلى المورد؟
	×	- هل كل الطلبيات مرقمة ترقيماً مسبقاً؟
	×	- هل يتم متابعة طلبيات الشراء المتأخرة عن موعد الاستلام؟
	×	- هل يتم التبليغ على المواد التالفة والمعطوبة؟
	×	- هل يتم مقارنة المواد المستلمة المشتراة مع أوامر الشراء؟
	×	- هل يعد وصل استلام لكل إدخال؟
×		- هل يقوم أشخاص مستقلون عن مصلحة الشراء بمراقبة دورية للأسعار المدفوعة على السلع المشتراة، والتأكد من أن الأسعار ليست أعلى من أسعار السوق.
	×	- هل توجد هناك إجراءات لفحص المواد المستلمة للتحقق من سلامتها؟
	×	- هل يقوم موظف قسم الحسابات بتسجيل قيد الشراء وفق اليومية المساعدة للمشتريات؟
	×	- هل هناك نظام فعال لتسجيل وتدقيق عمليات الاستلام الجزئي لصفقة شراء معينة؟
	×	- هل يتم وضع رقم تسلسلي لأوامر وفواتير الشراء؟
	×	- هل يحتفظ أمين المخزن بنسخة من وصل الاستلام؟

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الإجابات المقدمة من طرف المراجع الداخلي

ثانيا: نتائج الاستقصاء

بعد تحليل قائمة الاستقصاء أعلاه تم استخراج نقاط القوة والضعف التالية :

1- نقاط القوة :

- توجد بالمركب مصلحة مشتريات مستقلة عن باقي المصالح، وهذا ما يساعد المصلحة بأداء مختلف الأعمال وعدم جمع أكثر من وظيفة في مصلحة واحدة.
- تبدأ كل عمليات الشراء بإرسال طلب الشراء إلى المورد واستلامها وفقا لإعداد وصل الاستلام والتسليم وتكون مصادقة من طرف مدير الاستغلال ،مدير العام للمركب ،مصلحة التموين ومصلحة تسيير المخزون.
- نعم كل الطلبيات مرقمة ترقيميا مسبقا تستعمل حسب تسلسل أرقامها.
- يتم متابعة طلبيات الشراء المتأخرة عن موعد الاستلام من خلال وضع خطة محكمة لإتمام العمل في وقت مناسب لتقادي التأخير في العملية الإنتاجية.
- بعد استلام الطلبية مباشرة يتم التبليغ على المواد التالفة والمعطوبة.
- يتم مقارنة المواد المستلمة المشتراة مع أوامر الشراء من حيث الكمية والسعر والجودة والنوعية.
- يعدّ وصل الاستلام لكل إدخال من طرف أمين المخزن لأي سلعة يتم إدخالها إلى مخازن المركب.
- يقوم المراجع الداخلي للمركب بفحص المواد المستلمة والتحقق من سلامتها بواسطة إجراءات مختلفة منها: (إعادة احتساب الفواتير ، فحص الوثائق الخاصة بالشراء .. إلخ).
- يقوم موظف قسم الحسابات (المحاسب) بتسجيل قيد الشراء وفق اليومية المساعدة للمشتريات بالإعتماد على وثائق ثبوتية يتلقاها من قسم الشراء.
- وجود نظام إعلام آلي فعال يسمح بتسجيل وتدقيق عمليات الاستلام الجزئي لصفقة شراء معينة.
- يتم وضع رقم تسلسلي لأوامر وفواتير الشراء للمحافظة عليها وسهولة الرجوع إليها عند الحاجة.
- لتجنب تكرار الدفع مرة ثانية يحتفظ أمين المخزن بنسخة من وصل الاستلام.

2- نقاط الضعف :

لا يوجد أشخاص مستقلون عن مصلحة الشراء ،يقومون بمراقبة دورية للأسعار المدفوعة على السلع المشتراة والتأكد من أن الأسعار ليست أعلى من أسعار السوق.

الفرع الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخزون

لتقييم نظام الرقابة الداخلية للمخزون قمنا بطرح جملة من الأسئلة على المراجع الداخلي لاستخراج نقاط القوة والضعف نظرا لكثرة عمليات دخول السلع وخروجها من المخازن.

أولا: قائمة استقصاء الرقابة الداخلية للمخزون

يوضح الجدول أدناه مجموعة من الأسئلة المطروحة على المراجع الداخلي للمركب و التي تخص عملية التخزين.

جدول رقم (03): قائمة استقصاء الرقابة الداخلية للمخزون

لا	نعم	الأسئلة
	×	- هل يوجد قسم خاص بالمخزونات يتم من خلاله تسيير المخزونات؟
	×	- هل يتبع المركب طريقة الجرد الدائم في تقييم المخزون؟
	×	- هل يوجد جرد مفاجئ للمخزونات؟
	×	- هل يتم التأكد من الكمية والنوعية قبل عملية الدفع؟
×		- هل هناك استقرار في طرق التقييم في المركب من سنة إلى أخرى؟
	×	- هل التسجيل المحاسبي للمخزونات يكون مرفق بوثائق تثبت العمليات التي تم القيام بها؟
	×	- هل المخزونات محمية ضد السرقة بوضعها في أماكن آمنة؟
	×	- هل تحدد مسؤوليات دراسة أنواع المخزون داخل المخازن بكل دقة، بحيث كل عون مسؤول على مخزون معين؟
	×	- هل يتم الإحتفاظ بسجلات المخزون في أماكن آمنة؟
×		- هل يحضر مراجع الحسابات الخارجي أو أحد مندوبية عملية الجرد الفعلي؟
	×	- هل مخزونات المركب مصنفة تصنيف خاص؟
×		- هل يشمل نظام المخازن على إعداد تقارير دورية تقدم لرئيس المصلحة التجارية؟
×		- هل برامج الإعلام الآلي الخاصة بتسيير المخزونات محمية من القرصنة والسرقة؟

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الإجابات المقدمة من طرف المراجع الداخلي

ثانيا: نتائج الاستقصاء

من خلال قائمة الاستقصاء أعلاه تم استخراج نقاط القوة والضعف التالية:

1- نقاط القوة :

- وجود قسم خاص بالمخزونات في المركب يتم من خلاله تسيير المخزونات وهذا يدل على أهمية مصلحة تسيير المخزونات وأهمية الدور الذي تؤديه، ويكون ذلك تحت تصرف أمين خاص الذي يقوم بإعلام قسم الحسابات بالمدخلات والمخرجات.
- يتبع المركب طريقة الجرد الدائم في تقييم المخزونات ومتابعة حركته وذلك لتجنب أي مشاكل قد تحدث عليه.
- يقوم المراجع الداخلي بالجرد المفاجئ للمخزونات لكشف عمليات السرقة والاختلاس والتأكد من مطابقة ما موجود في المخزن وما هو مسجل بالدفاتر بفعل.
- يتم التأكد من الكمية والنوعية قبل عملية الدفع لتجنب احتمالية استلام كميات غير مطلوبة والدفع أكثر.
- يفرق التسجيل المحاسبي للمخزونات بوثائق ثبوتية (وصل استلام، وصل إخراج ... إلخ). تسمح بأخذ صورة وافية عن حركة المخزونات.
- المخزونات محمية ضد السرقة ووضعها في أماكن آمنة يمنع الدخول إليها إلا المرخص لهم.
- تحدد مسؤوليات حراسة أنواع المخزون داخل المخازن بكل دقة بحيث كل عون مسؤول عن مخزون معين.
- يتم الاحتفاظ بسجلات المخزون في أماكن آمنة لسهولة الرجوع إليها عند الحاجة.
- مخزونات المركب مصنفة تصنيف خاص حيث يوجد لكل صنف حساب خاص بما يسهل عليه ممارسة نشاطه.

2- نقاط الضعف:

- عدم استقرار في طرق التقييم في المركب من سنة لأخرى.
- عدم حضور مدقق الحسابات الخارجي أو أحد مندوبية عملية الجرد الفعلي.
- لا يشمل نظام المخازن على إعداد تقارير دورية تقدم لرئيس المصلحة التجارية.
- برامج الإعلام الخاصة بتسيير المخزونات ليست محمية من القرصنة والسرقة.

الفرع الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية للمبيعات

الفصل الثاني : دراسة ميدانية في المركب الصناعي والتجاري – مطاحن قورصو -

للوصول إلى نقاط القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية على المبيعات ، قمنا بإعداد قائمة استقصاء عن طريق طرح مجموعة من الأسئلة على المراجع الداخلي.

أولاً: قائمة استقصاء الرقابة الداخلية للمبيعات

يوضح الجدول أدناه مجموعة من الأسئلة المطروحة من أجل تقييم نظام الرقابة الداخلية للمبيعات.

الجدول رقم (04): قائمة استقصاء الرقابة الداخلية على المبيعات

لا	نعم	الأسئلة
	×	- هل توجد مصلحة مستقلة للمبيعات؟
	×	- هل تراجع الفواتير بدقة قبل إرسالها للعملاء من ناحية الكميات والأسعار وشروط البيع؟
	×	- هل يفترض وجود عقد أو طلبية قبل البدء في أي عملية بيع؟
	×	- هل كل الفواتير مرقمة ترقيميا مسبقا ومسجلة؟
	×	- هل يتم مطابقة يومية المبيعات مع سجل المخزون الذي بيع؟
	×	- هل يتمكن المركب من تحصيل ديونه السابقة؟
	×	- هل يتم مطابقة فاتورة البيع لدى المركب مع فاتورة البيع لدى الزبون؟
	×	- هل يتم تذكير الزبائن في حالة تأخر في الدفع؟
	×	- هل يعتمد المركب في التعامل مع الزبائن في طريقة السداد بالشيك البنكي أم بطريقة أخرى؟
	×	- هل يتم تجديد ملفات الزبائن؟
	×	- هل هناك سياسة معتمدة من المركب عن كيفية تحديد أسعار البيع؟
	×	- هل تراقب الإمضاءات في الفاتورة للمصالح المعنية؟

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على الإجابات المقدمة من المراجع الداخلي.

ثانياً: نتائج الاستقصاء

من خلال قائمة الاستقصاء أعلاه تم استخراج نقاط القوة والضعف التالية:

1- نقاط القوة :

- توجد مصلحة مستقلة للمبيعات مسؤولة عن جميع عمليات البيع.
- تراجع الفواتير بدقة قبل إرسالها للعملاء والتأكد من دقة وإكتمال جميع التفاصيل سواء من ناحية الكميات أو الأسعار المسجلة في الفاتورة.
- يفترض وجود عقد أو طلبية قبل البدء في أي عملية بيع مع الزبائن المتعاقدين أما بالنسبة للزبائن العاديين لا يفترض وجود عقد مبدئي بينهم.
- يوجد ترقيم مسبق ومتسلسل لفاتورة البيع مع تحديد مسؤول عن كل فاتورة وهذا لتنظيم العمل في المركب.
- مطابقة يومية المبيعات مع سجل المخزون الذي بيع.
- نعم يتمكن مركب من تحصيل ديونه السابقة، لأن الزبون يدفع قبل استلام الطلبية.
- ضرورة مطابقة فاتورة البيع لدى المركب مع فاتورة البيع لدى الزبون لتفادي حدوث أي خلل.
- يتم تذكير الزبائن في حالة التأخر عن الدفع.
- يعتمد المركب في التعامل مع الزبائن في طريقة السداد بالشيك البنكي أو تحويل بنكي لتجنب الديون.
- تجدد ملفات الزبائن والمعلومات المتعلقة بهم وتخزينها في قاعدة بيانات خاصة لدى المركب.
- ينتهج المركب سياسة ثابتة للأسعار ولشروط البيع يستطيع المركب من خلالها تقديم التسهيلات والخدمات المناسبة لزيائنه.
- تراقب الامضاءات في الفاتورة للمصالح المعنية من طرف مسؤول مؤهل قانونيا.

2- نقاط الضعف :

عدم وجود نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية للمبيعات دليل على التطبيق الفعلي للإجراءات والتعليمات الموجودة فيه لأن قسم المبيعات منظم من خلال التقسيم و الفصل بين المهام.

المطلب الثالث: الإجراءات العملية لمراجعة دورة المخزون

سنحاول في هذا المطلب إسقاط الجانب النظري الذي تناولنا فيه إجراءات مراجعة المخزون على الجانب التطبيقي الذي سنتناول فيه إجراءات عملية مراجعة دورة المخزون كما هو في الواقع.

الفرع الأول: الإجراءات العملية لمراجعة المشتريات

تعتبر وظيفة الشراء وظيفة مهمة وأساسية في المركب كونها تساعد في تحقيق قيمة مضافة له وعلى هذا الأساس يكون من المهم إجراء مراجعة داخلية للمشتريات لمحاولة اكتشاف الاختلالات والأخطاء والتلاعبات وكمحاوله منا قمنا باستخلاص أهم المراحل المتبعة في هذه الدورة وهي كالتالي:

1- المرحلة الأولى:

استنادا للمعلومات المقدمة من طرف مصلحة التموين قمنا بتلخيص أهم الخطوات العملية التي تقوم عليها وظيفة التموين المتمثلة فيما يلي:

✓ **معرفة احتياجات المركب:** قبل إجراء عملية الشراء يقوم المركب بأخذ معلومات حول ما تبقى من مخزونات داخل المخزن وبالتالي يحدد حاجياته، وبالتالي إعداد طلب التوريد.

✓ **طلب التوريد:** يتم إعداد طلب التوريد من طرف أمين المخزن ويضم قائمة المواد والسلع الواجب توريدها ثم يرسله إلى مصلحة التموين أين تقوم بإعداد طلب الشراء.

✓ **طلب الشراء:** تقوم مصلحة التموين بإعداد طلب الشراء الذي يحتوي على الكميات المطلوبة واللازمة من المواد والسلع، وبعد ذلك يصادق عليها رئيس مصلحة التموين وتسيير المخزون ومدير الاستغلال وبعدها يتم إرساله للمدير العام للمركب للاطلاع عليه والمصادقة عليه.

✓ **دراسة عامة للعروض:** يقوم المدير العام للمركب بالتعاون مع مصلحة التموين ومصلحة تسيير المخزون بدراسة العروض واختيار أحسن الموردين سواء من خارج الوطن وذلك عن طريق التواصل عبر شبكة الأنترنت، ومن داخل الوطن عن طريق الهاتف. وبعد ذلك يتم إعداد تقرير يشمل على كل المعلومات التالية:

- السعر.

- كمية المواد والسلع.

- فترة وشروط التسليم وشروط الدفع.

✓ **أمر الشراء:** بعد اختيار المورد المناسب يتم إعداد أمر الشراء حيث يتم المصادقة عليه من طرف رئيس مصلحة التموين وتسيير المخزون ومدير الاستغلال والمدير العام.

✓ **الفاتورة:** بعد استلام المورد طلب أمر الشراء يقوم بإرسال المواد والسلع إلى المركب مرفقة بوصول تسليم.

✓ وصل الاستلام: يقوم أمين المخزن باستلام المواد والسلع ويتولى فحصها ومقارنة أمر الشراء بالفاتورة وبالتالي يقوم بإعداد وصل الاستلام، مصادق عليه كل من أمين المخزن ورئيس مصلحة التموين وتسيير المخزون ومدير الاستغلال والمدير العام وإرسال نسخة منه إلى مصلحة المحاسبة مرفقة بأمر الشراء والفاتورة من أجل التسديد عن طريق الشيك البنكي ونسخة يحتفظ بها أمين المخزن.

2- المرحلة الثانية :

قمنا بمراجعة بعض الوثائق الثبوتية لعملية المشتريات (مواد غذائية) والمتمثلة في: الفاتورة، وصل التسليم، والميزان المراجعة، دفتر الأستاذ لدى البنك من حيث المبالغ والتواريخ.

- بالنسبة لمبلغ الفاتورة والتي تقدر بـ 479 886 دج فتأكدنا منه عن طريق إعادة حسابه وذلك بضرب الكمية في السعر لكل سلعة فتحصلنا على نفس مبلغ الفاتورة، أما من حيث الكميات فكانت متماثلة في كل من الفاتورة (الملحق 01) ووصل التسليم (الملحق 02).

- بعد تسليم السلع من طرف المؤسسة العمومية الإقتصادية لتوزيع وتعبئة المواد الغذائية واستلامها من طرف المركب في نفس اليوم 2023/5/16. يقوم أمين المخزن بإرسال نسخة من وصل الاستلام إلى مصلحة المحاسبة من أجل التسديد، لهذا قمنا بمحاولة المقارنة بين فاتورة الشراء ودفتر الأستاذ للبنك لدى المركب (الملحق 03) من أجل التأكد من أن المركب يدفع فعلا مبالغ الشراء لمورديه، حيث كان المبلغ الفاتورة يقدر بـ 479 886 دج وهو نفس المبلغ المحول من طرف المركب إلى المؤسسة العمومية الإقتصادية لتوزيع وتعبئة المواد الغذائية.

3- المرحلة الثالثة :

قمنا بالتأكد من أن المبالغ المسجلة في الفاتورة هي نفسها المبالغ المسجلة في ميزان المراجعة (الملحق 04) ووجدنا أن المبلغين متساويين ويقدران بـ 479 886 دج.

- التحقق من أن المركب يقوم بتسجيل مشترياته (المواد الغذائية) حسب ما يسمح به النظام المحاسبي المالي (SCF) فوجدنا أنه يقوم بتسجيل مشترياته في حساب 380/ مشتريات البضاعة، ليتم ترصيده مع الحساب 30/ مخزونات البضائع، ومن هنا نستنتج أن المركب يتبع النظام المحاسبي المالي في تسجيل مشترياته (الملحق 05).

الفرع الثاني: الإجراءات العملية لمراجعة المخزون

المراجعة الداخلية للمخزون من أهم العمليات التي ينبغي على المراجع الداخلي اتباعها كون المخزون معرض للاختلاس والسرقة، ولذا يجب عليه القيام بالتحقق من أن المركب يطبق الإجراءات العملية لتسيير مخزونه، وكمحالة منا قمنا باستخلاص أهم المراحل المتبعة في هذه الدورة وهي كالتالي:

1- المرحلة الأولى :

استنادا للمعلومات المقدمة من طرف مصلحة تسيير المخزون، قمنا بتلخيص أهم الخطوات العملية التي تقوم عليها وظيفة التخزين والمتمثلة فيما يلي:

- قبل دخول المشتريات إلى المخازن: يقوم أمين المخزن باستلام المشتريات ومراقبة الكميات المستلمة منها ومقارنتها بالكميات المسجلة في الفاتورة، كما يتم فحصها من حيث العدد والنوعية والجودة.
- عند دخول المشتريات إلى المخازن: يقوم أمين المخزن ب:
 - ✓ تحرير وصل استلام المشتريات وإرسال نسخة منه إلى كل من مصلحة التموين، تسيير المخزون، مصلحة المحاسبة ونسخة يحتفظ بها.
 - ✓ وضع المشتريات حسب الأصناف، حيث كل صنف في مكان خاص به، ويضع بطاقة لكل صنف من المخزونات تشمل على المواصفات والكمية والسعر.
- عند خروج المخزونات من المخازن: في هذه الخطوة يتم:
 - ✓ تسجيل كل الكميات التي خرجت وتحديد الكميات الباقية في المخازن والتي على ضوءها يمكن معرفة وضعية المخزون والفترة اللازمة لإعادة الطلب قبل نفاذه، وبالتالي يقوم أمين المخزن بإعداد طلب التوريد وإرسال نسخة منه إلى مصلحة التموين.

2- المرحلة الثانية :

تأكدنا من أن المركب يتبع عملية الجرد المحاسبي بصفة دائمة كل شهر وذلك من خلال المراقبة لكل من المدخلات والمخرجات والمخزونات المتبقية، حيث أنه كلما تكون هناك عملية دخول أو خروج مخزونات من وإلى المخازن إلا ومصلحة تسيير المخزون تقوم بتسجيله، وذلك بتجميع كل الوثائق التي تتبع حركة المخزونات. (الملحق 06).

بناءً على تصريحات أمين المخزن تأكدنا أن كميات المخزونات بالجرد العيني هي نفسها المسجلة محاسبياً، ومن هنا استنتجنا أن كل ما هو موجود داخل المخازن هو نفسه المسجل محاسبياً، أي لا وجود لسرقة في المخزونات لدى المركب.

3- المرحلة الثالثة :

من خلال اطلاعنا على بطاقة المخزون المقدمة لنا تأكدنا من أن المركب يطبق طريقة الوارد أولاً الصادر أولاً (FIFO).

وكمثال عن ذلك قمنا بأخذ عينة من المخزونات المتواجدة في المركب المتمثلة في ملصقات الفرينة ذات الحجم 05 كلغ (ETIQUETTES FARINE 05 KG) حيث:

- في 2023/04/27 تم شراء 40 000 وحدة بقيمة إجمالية قدرت بـ 17 200 دج وتم إدخالها للمخازن، وفي 2023/05/16 تم إخراج 8000 وحدة بقيمة إجمالية قدرت بـ 3440 دج بغرض استعمالها في تغليف منتج الفرينة، وبالتالي بلغت الكمية المتبقية بـ 32 000 وحدة بقيمة إجمالية قدرت بـ 13 670 دج في المخازن (الملحق 07).

- بالرجوع إلى (الملحق 05) تأكدنا من أن المركب يقوم بتسجيل مخزونات (ملصقات الفرينة) في حساب 382/ مشتريات من التموينات الأخرى المخزنة ليتم ترصيداها مع الحساب 32/ تموينات أخرى.

الفرع الثالث: الإجراءات العملية لمراجعة المبيعات

تعتبر دورة المبيعات الحلقة الأخيرة في عملية التداول حيث تنتقل البضاعة إلى المستهلك ، وتعتبر المبيعات المصدر الرئيسي للإيرادات في المركب الصناعي والتجاري - قورصو- لذا فعلى المراجع القيام بالتدقيق على هذه الدورة وعلى السجلات والمستندات الخاصة بها، وكمحاوله منا قمنا باستخلاص أهم المراحل المتبعة في هذه الدورة وهي كالتالي:

1- المرحلة الأولى :

استناداً للمعلومات المقدمة من طرف المصلحة التجارية، قمنا بتلخيص أهم الخطوات العملية التي تقوم عليها وظيفة البيع والمتمثلة فيما يلي:

✓ التعرف على الزبون: تعتبر هذه الخطوة بمثابة نقطة التقاء وتعارف بين المركب الصناعي والتجاري والزبون، حيث يتم التعريف بالسلع والمنتجات المتاحة وأسعار البيع. وفي حالة قبول المركب التعامل مع الزبون يقدم هذا الأخير وثائق إدارية إلى المصلحة التجارية متمثلة فيما يلي:

- السجل التجاري: من أجل التأكد من صفة الزبون وأن نشاطه الممارس ضمن الحدود القانونية.

- بطاقة التسجيل الجبائية: التأكد من أن النشاط الممارس مصرح به لدى إدارة الضرائب.

- وصل الطلب: يحتوي على مجموعة من البيانات متعلقة بالبضاعة والسلع والمنتجات المراد شرائها.

- وثائق الهوية.

✓ التسجيل: بعدما تتحقق المصلحة التجارية من أن الملف المقدم من طرف الزبون كاملاً تقوم بتسجيل كافة البيانات الخاصة به وذلك في ملف الزبائن.

✓ أمر البيع: يقوم قسم المبيعات بإعداد أمر البيع الذي يتضمن بيانات عن مواصفات السلع والمنتجات المطلوبة من حيث (الكمية، السعر، التاريخ المتفق عليه) ويكون ذلك بعد استلام طلب الزبون، وبعد ذلك يتم إرسال نسختين منه إلى:

- قسم الائتمان: للتأكد من الوضعية المالية للزبون.

- قسم المخازن: للتأكد من توفر السلع والمنتجات المطلوبة.

✓ الفاتورة: يقوم قسم الفاتورة بتحرير فاتورة البيع للزبون وكذا وصل تسليم.

✓ التسديد: يلزم الزبون بإيداع المبلغ المستحق عليه بحساب البنك الخاص بالمركب أو عن طريق شيك بنكي.

بعد اتمام كل من عملية تسليم واستلام الوثائق التبريرية لعملية التسديد تقوم المصلحة التجارية بإعداد سجل المعاملات التي تمت.

2- المرحلة الثانية :

قمنا بمطابقة بعض الفواتير لبعض الزبائن مع وصولات التسديد للتأكد من صحة المبالغ الواردة فيها، فاعتمدنا على فاتورة للزبون (سفيان لحمور) (الملحق 08). والتي قدر مبلغها بـ 95 500 دج وهو نفس المبلغ الوارد في وصل التسديد (تحويل بنكي) (الملحق 09). فقمنا بالتأكد من مبلغ الفاتورة بعد ضرب الكمية المباعة في السعر فتحصلنا على نفس المبلغ الموجود في وصل التسديد.

ومن هنا استنتجنا أن المبلغ الوارد في فاتورة البيع للزبون (سفيان لحمور) صحيح ولم يتعرض للغش والتزوير من طرف موظفي قسم المالية والمحاسبة لدى المركب.

3- المرحلة الثالثة :

قمنا بالتحقق من التسجيل المحاسبي للمبيعات (فرينة) وذلك للتأكد من أنه مسجل وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)، المبيعات سجل في حساب 701/ المبيعات من المنتجات التامة الصنع ومقارنته مع مدونة الحسابات (الملحق 05) نستنتج أن المركب يتبع النظام المحاسبي المالي في تسجيل مبيعاته.

خلاصة :

من خلال قيامنا بإجراء الدراسة الميدانية في المركب الصناعي والتجاري - قورصو -، والتي كان الهدف منها تطبيق ما تمّ التوصل إليه في الجانب النظري واختبار مدى توافقه مع الجانب العملي، نجد أن وظيفة المراجعة الداخلية لدورة المخزون مهمة جدا بالنسبة للمركب خاصة بعد الأزمات والفضائح المالية التي تعرض لها في ظل غياب وظيفة المراجعة الداخلية، وهذا ما يدل على أهمية وجود مصلحة للمراجعة الداخلية داخل المركب لتقادي تعرضه للاختلاسات والسرقة، وقد تمّ استحداثها سنة 2019، وتقوم المراجعة الداخلية في المركب بدور مهم في تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخزون وزيادة فعاليته، وذلك من خلال :

- مراقبة نوعية نظام الرقابة الداخلية للمخزون واكتشاف نقاط القوة والضعف،
- التأكد من أنّ نظام الرقابة الداخلية للمخزون موجود مسبقا ويعمل جيدا (دور وقائي)،
- تقديم توصيات لتحسين نظام الرقابة الداخلية للمخزون ومتابعتها،
- المشاركة الفعّالة مع المسير في تصميم نظام للرقابة الداخلية على المخزون.

الخاتمة

من خلال بحثنا حاولنا الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة: " كيف تساهم المراجعة الداخلية في زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية للمخزون"، وكان ذلك بغرض محاولة التعرف على دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية لدورة المخزون ومدى فعالية هذا النظام وقدرته على ضمان المعلومات بطريقة صحيحة وشفافة لا يتخللها الشك، والتي بدورها تسمح بإضافة قيمة للمؤسسة.

ولذلك قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في المركب الصناعي والتجاري- قورصو-، أين تمّ التركيز على أهم المراحل التي تمر عليها المراجعة الداخلية انطلاقاً من التخطيط الأولي لهذه المهمة ثم تنفيذ المهمة وصولاً إلى إعداد التقرير، كما قمنا بمراجعة وفحص لبعض الوثائق المتعلقة بمخزونات المركب بهدف التأكد من صحتها، وبالتالي مصادقية المعلومات المفصح عنها.

ومن خلال الشروحات والأجوبة التي تحصلنا عليها توصلنا إلى أن المراجع الداخلي للمركب يقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية على المشتريات والمخزونات والمبيعات، الأمر الذي مكننا من اكتشاف نقاط القوة والضعف لكل نظام.

1- اختبار صحة الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** نظام الرقابة الداخلية للمخزون هو مجموع الإجراءات الموضوعة من طرف المؤسسة لحماية مخزونها والتأكد من السير الصحيح لدخوله وخروجه من المخازن. هي "فرضية صحيحة"، فالمخزون هو من بين أهم العناصر المعرضة للسرقة داخل المؤسسة، ولدى فهي تسعى إلى وضع نظام رقابي فعال يضمن لها حمايته، وهذا النظام هو عبارة عن الإجراءات التي يجب على العاملين اتباعها والنقيد بها لضمان السير الحسن لدخول وخروج المخزون من المخازن.
- **الفرضية الثانية:** للمراجعة الداخلية دور فعال في تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخزون واكتشاف نقاط القوة والضعف وتصحيحها من خلال الاقتراحات والتوصيات التي تقدمها، هي "فرضية صحيحة" لأنّ أول خطوة يقوم بها المراجع الداخلي هو تقييم نظام الرقابة الداخلية الذي تدير عليه المؤسسة، والمراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية للمخزون هما مفهومين متكاملين، حيث أنّ نظام الرقابة الداخلية للمخزون يسعى إلى وضع قواعد وإجراءات تحمي المخزون من أي سرقة أو اختلاس، أمّا المراجعة الداخلية فهي أداة وظيفتها التأكد والتحقق من أنّ نظام عمل الرقابة الداخلية للمخزون يعمل جيداً، و ذلك عن طريق اكتشاف نقاط القوة والضعف وتصحيحها.

- **الفرضية الثالثة:** يساهم تقرير المراجع الداخلي بشكل كبير في تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخزون في المركب، وفي تحسينه وزيادة فعاليته، وذلك من خلال الاقتراحات والتوصيات التي يقدمها المراجع للإدارة،

هي "فرضية صحيحة". نظرا لحساسية المخزون في المركب كونه يمثل نسبة كبيرة من أصوله، فهو يوليه اهتماما كبيرا، وذلك من خلال استخدامه للمراجعة الداخلية كأداة رقابية له، وهي تعمل على ضبط الأداء الفعلي لعملية الشراء، التخزين والبيع من أجل الوصول إلى ما هو مخطط له، وهذا اعتمادا على النتائج التي توصل إليها المراجع الداخلي في تقريره، فالإقتراحات والتوصيات التي يقدمها المراجع تساهم في ضمان التسيير الجيد للمخزون، وقد تعرضت المؤسسة قبل استحداث وظيفة المراجعة الداخلية بها إلى عدّة تلاعبات تخص المخزون، لكن بعد استحداث مصلحة للمراجعة الداخلية سنة 2019، ساهمت بشكل كبير في:

- بناء نظام رقابي فعال يحمي مخزون المركب من السرقة والاختلاس؛
- اكتشاف نقاط القوة والضعف الناتجة من تطبيق الإجراءات الإحترازية داخل المركب؛
- تحسين وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية للمخزون وذلك بالتوصيات التي يقدمها المراجع الداخلي في تقريره.

2- نتائج البحث:

من خلال دراستنا لمختلف جوانب البحث النظرية والتطبيقية توصلنا إلى مجموعة من النتائج التالية:

- **النتائج النظرية:**
 - يعتبر المخزون من أهم عناصر الأصول المتداولة لما له أهمية في الحفاظ على استقرار واستمرارية المؤسسة.
 - نظام الرقابة الداخلية للمخزون هو مجموعة من الوسائل والإجراءات المتبعة داخل المؤسسة بهدف المحافظة على المخزونات وعلى المركز المالي للمؤسسة.
 - المراجعة الداخلية هي أداة مستقلة داخل المؤسسة تعمل على تقييم وخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة عن طريق مراجعة العمليات المحاسبية والمالية والعمليات التشغيلية الأخرى.
 - مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية لدورة المخزون (المشتريات، المخزونات والمبيعات).
- **النتائج التطبيقية:**
 - استقلالية مصلحة المراجعة الداخلية عن باقي المصالح وهذا واضح من خلال الهيكل التنظيمي للمركب.
 - لا بد أن يكون هناك أكثر من مراجع داخلي واحد في المركب لكي تكون عملية الرقابة فعالة ومحكمة داخله.
 - يحتوي المركب على العديد من المخازن والمخزونات.

- يمارس المراجع الداخلي مهامه داخل المركب حسب البرنامج المخطط له مسبقا من طرف مجلس الإدارة الخاص بالمركب مع اتباع الإجراءات والقوانين المعمول بها دون تعدي الصلاحيات المخولة له قانونا.
- إن استخدام قوائم استقصاء الرقابة الداخلية يعد الطريقة الأنسب لتقييم نظام الرقابة الداخلية لدورة المخزون بحيث يسمح باستخراج نقاط القوة والضعف.
- تعتبر خلية المراجعة الداخلية دعامة أساسية لنظام الرقابة الداخلية لدورة المخزون للمركب الصناعي والتجاري - قورصو- كونها تساهم بشكل فعال في تقييم هذا النظام وزيادة فعاليته، خاصة بعد الأزمات التي عرفها، والتي أدت إلى توقيفه وتسريح عماله، ثم إعادة فتحه من جديد.

3- الاقتراحات:

- بناء على النتائج المتوصل إليها حاولنا إعطاء جملة من الاقتراحات:
- يجب الاستعانة بأشخاص ذوو خبرة بالسلع التي يشتريها المركب وأسواقه، ويكونون مستقلون عن مصلحة الشراء، يراقبون بانتظام مدى قيام مصلحة الشراء بمهمتها والحصول على أحسن الأسعار.
- ينبغي الثبات في طريقة تقييم المخزون من سنة إلى أخرى، وأن يأخذ المركب بعين الاعتبار مبدأ الحيطة والحذر عند تقييمه في نهاية الفترة.
- يجب حضور مراجع الحسابات الخارجي أو أحد مندوبيه لعملية الجرد الفعلي، كونه يؤثر على مصداقية نظام الرقابة الداخلية على المخزونات وإعطاء الصورة الصادقة لها.
- يجب إعداد تقارير دورية مبنية على بنود مستمدة من قانون صفقات العمومية تقدم إلى رئيس المصلحة التجارية.
- يجب على مصلحة تسيير المخزونات حماية برامج الإعلام الآلي من القرصنة والسرقة.

4- أفاق البحث:

في ختامنا لهذا البحث تبين أن هناك جوانب هامة وجديرة بالبحث تدفع الباحثين لدراسات مستقبلية تتضمن إشكاليات عديدة منها:

- مساهمة المراجعة الداخلية في التسيير الجيد للمخزونات.
- دور المراجعة الداخلية في تدعيم نظام الرقابة الداخلية للمخزون.
- دور المراجعة الداخلية في ضمان صحة المعلومات المفصح عنها.

قائمة المراجع

❖ باللغة العربية:

1-الكتب:

- 1- جاسم ناصر حسين وآخرون، تخطيط ورقابة التخزين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2008.
- 2- حجاب عيسى، مدخل إلى نظم ضبط ومراقبة المخزون، دار الكتب الوثائق القومية، المسيلة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017.
- 3- حسين القاضي وحسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999.
- 4- حمد راشد الغدير، إدارة المشتريات والمخازن، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 1997.
- 5- خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفق المعايير التدقيق الداخلي الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
- 6- رائد محمد عبد ربه، المراجعة الداخلية، الجنادرية للنشر والتوزيع، السعودية، 2010.
- 7- زياد عبد الحليم الذبية وآخرون، نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- 8- سليمان خالد عبيدات ومصطفى نجيب شاويش، إدارة المواد الشراء و التخزين، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 9- بد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي (المخطط المحاسبي الجديد)، دار النشر جيطلي، برج بوعرييج، 2009.
- 10- عبد الفتاح محمد الصحن ومحمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 11- عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2004.
- 12- عبيد سعد شريم ولطف حمود بركات، أصول مراجعة الحسابات، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، صنعاء، اليمن، 2011.
- 13- علي عبد الصمد عمر، التدقيق المحاسبي بين التأصيل العلمي، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2018.
- 14- فتحي رزق السوافيري وآخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة الداخلية، دار الجامعية الجديدة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2002.
- 15- محمد أحمد كاسب خليفة، حوكمة الشركات ما بين التمويل والتدقيق الداخلي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020.

- 16- محمد التهامي، طواهر ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 17- محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، كلية التجارة وجامعة الإسكندرية، مصر، سنة 2007.
- 18- محمد الصريفي وحسن محمد بوحيري، إدارة المشتريات والمبيعات والمخازن، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، الطبعة الأولى، 2006.
- 19- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.
- 20- محمد توفيق ماضي، إدارة وضبط المخزون، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1998.
- 21- محمد سمير الصبان وعبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفق المعايير المتعرف عليها والمعايير الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002.
- 22- محمد صرفي، إدارة المواد والشراء والتخزين بين النظرية والتطبيق الكمي، دار القنديل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2003.
- 23- مناضل عبد الجبار السالم وعبد الوهاب عبد الرحمان الشامي، المحاسبة المالية (الجزء الثاني)، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، الطبعة الثانية، 2012.

2-المجلات والدوريات:

- 24- عبد الحميد عمار منصور الناض وعلي خليفة دربال، الرقابة على المخزون ودوره في تحسين الإنتاج، المجلة الأكاديمية للعلوم الأساسية والتطبيقية، المجلد 03، العدد 02، 2021.
- 25- بهاء .حسين الحمداني ويحي علي حمادي الموسوي، نموذج رقابة داخلية على المخزون في ظل تطبيق نظام في شركات المقاولات JIT، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 82، 2015.
- 26- حولي محمد ومسعود طحطوح، مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل دور إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM، مجلة اقصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021.
- 27- الدليل الإرشادي لأعمال وحدات المراجعة الداخلية بالأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة، المملكة العربية السعودية، ديوان المراقبة العامة.

3- المذكرات والرسائل والأطروحات:

- 28- ختاتة أمينة، مكانة التدقيق الداخلي في تدعيم عملية تسيير المخزونات، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجبالي بونعامة بخميس مليانة، 2019-2020.

- 29- شكري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الاداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2008-2009.
- 30- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ومحمد جلال سليمان صديق، إدارة الشراء والمخزون لتحسين كفاءة وفعالية المنظمات المعاصرة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2008.
- 31- عبد الكريم بعداش، المحاسبة العامة 02، الصفحات الزرقاء العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2020.
- 32- عيسى حجاب، مساهمة لتحديد متغيرات القرار المتعلقة بالمخزون الأمثل واستخدام بحوث العمليات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة مقدمة كمتطلب لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
- 33- نافرونت عادل، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص فحص ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013 - 2014.
- 4- الملتقيات والأيام الدراسية:
- 34- أسماء ميلاد أبوحليقة وسمير مفتاح مهلل، دور المراجع الداخلي كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الفساد المالي، المؤتمر العلمي الثالث بعنوان المؤسسات وإشكالية التنمية في الدول النامية (ليبيا أنموذجا)، 11-12 نوفمبر 2019، جامعة المرقب، كلية الاقتصاد والتجارة، ليبيا.
- 5- المطبوعات :
- 35- بختي زوليفة، محاضرات في مقياس التدقيق المالي، موجهة إلى طلبة السنة الثانية ماستر علوم مالية ومحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، جامعة سيدي بلعباس، 2020.
- 6- مواقع الانترنت:
- 36- <https://orchida-soft.com/ar/orchida-store 01-osapv1>
- 37- OM, Bumerdès – Complexe agroalimentaire de Corso: une fermeture et des questions, publié dans le quotidien d Oran le 26/02/2017,
- 38- <https://www.djazairess.com/fr/lqo/5240847>; vue le 10/06/2013 a 16 :00
- 39- <https://becreativesystem.com/arcgives/10391> . إطلع عليه يوم 12 أفريل 2023.
- 40- <https://www.shihabpresse.dz/?p=123944> بومرداس هكذا استولى مجمع بن عمر على مطاحن قورصو، موقع شهاب برس، تم الإطلاع عليه في 2023/06/10.

❖ باللغة الفرنسية:

- 41– Mohamed said belacel, **la gestion des stocks**, Edition gestion, Alger, 1999, p 09.
- 42– Pierre Berthier et alain spalanzani, **la gestion des stocks**, Edition sirey, paris, 1979,p 01.
- 43– RAKOTOMANANA Nathalie, **Revue de la pratique d’audit du cycle stocks M cas de la société commerciale « TMS » et de la société industrielle « EPM »**, pour l’obtention du Diplôme d’Etudes Supérieures Spécialisées en Audit et Contrôle, Département de gestion, Faculté de droit, D’Economie de Gestion et de Sociologie, Université de D’ANTANANARIVO, Madagascar,p– p 17–20 .
- 44– Robert et Moeller, Brinks modern internal auditing, 6 th Edition, johnwiley sons, Inc, USA, 2005, p 04.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): فاتورة شراء الزيوت



مؤسسة عمومية اقتصادية : بورج و تعبئة المواد الغذائية : شركة ذات سهم

ENTREPRISE DE L'ÉCONOMIQUE DES PRODUITS ALIMENTAIRES

Etat de la société dénommée AGRODIV

FACTURE CLIENT : 00608

Du : 16/05/2023

BON DE LIVRAISON 006024 Du 16/05/2023

A TERMIE

DOIT: 0024- COMPLEXE INDUSTRIEL ET COMMERCIAL CORSO
ROUTE DE LA GARE FERROVIERE
CORSO-BOUMERDES
A.I.:35190017330
M.F.:00141500494243935024
R.C.:35/24-0049424 B 14
NIS:001415640024258

ARTICLE	DESIGNATION LIGNE PIECE	QUANTITE	PRIX U.	TVA	TOTAL
A000033	SUCRE CRISTALLISE 01 KG DICOPA	600,00	90,00		54 000,00
A000056	SEL DE CUISINE 01 KG CHEMSI	600,00	21,85		13 110,00
A000073	RIZ BLANC 01 KG DICOPA	500,00	151,38		75 690,00
A000069	HARICOT BLANC 01 KG DICOPA	500,00	265,14		132 570,00
A000180	TOMATE DC 1/2 28% CB	1 200,00	101,68	0 %	122 016,00
A000090	POIS CHICHE 01 KG DICOPA LOCAL	500,00	165,00		82 500,00

Arrêtée la présente facture à la somme de:

QUATRE CENTIS SOIXANTE DIX - NEUF MILLE(S) HUIT CENTIS QUATRE - VINGT SIX DINAR(S) ET ZERO CENTIME(S)

HT 479 886,00

TTC 479 886,00

NET A PAYER 479 886,00

FLITTA Rafik

Signature

08 RUE COLONEL BOUGARA BOUFARIK.BLIDA

EMAIL: aet_bfk@hotmail.fr / TEL-FAX: 025-484-239

COMPTE BANCAIRE BADR - RIB N°: 003-004290002235300-85

RC N°: 13B 0991812-09/10 NIF N°: 001316099181202

الملحق رقم (02): وصل تسليم المشتريات

Agrodiv

مؤسسة عمومية اقتصادية - توزيع و تعبئة المواد الغذائية - شركة ذات استضم
Société d'Économie Publique - Distribution et Emballage des Produits Alimentaires
Filiale de la société Holding AGRODIV

BON DE LIVRAISON CLIENT : 00624

Du: 16/05/2023

0024- COMPLEXE INDUSTRIEL ET
COMMERCIAL CORSO
ROUTE DE LA GARE FERROVIERE
CORSO-BOUMERDES
A.I.: 35190017330
M.F.: 00141500494243935024
R.C.: 35/24-0049424 B 14
NIS: 001415640024258

ARTICLE	DESIGNATION LIGNE PIECE	UNITE M.	QUANTITE
A000033	SUCRE CRISTALLISE 01 KG DICOPA	U	600,00
A000056	SEL DE CUISINE 01 KG CHEMSI	U	600,00
A000073	RIZ BLANC 01 KG DICOPA	U	500,00
A000069	HARICOT BLANC 01 KG DICOPA	U	500,00
A000180	TOMATE DC 1/2 28% CB	U	1 200,00
A000080	POIS CHICHE 01 KG DICOPA LOCAL	U	500,00

SERVICE COMMERCIAL

FLINTA Risk

08 RUE COLONEL BOUGARA BOUFARIK, BLIDA
EMAIL: ect_bfk@hotmail.fr / TEL-FAX: 025-484-239
COMPT E BANCAIRE BADR - RIB N°: 003-004290002235300-85
RC N°: 13 B0991812-09/10 NIF: 001316099181202

الملحق رقم (03): دفتر الأستاذ لدى البنك

SIEGE CIC CORSO 2023
LA GARE FERROVIER
CORSO

GRAND-LIVRE COMPTE
-copie provisoire

PAGE:1

EXERCICE: 01/01/23 AU 31/12/23
DU 16/05/23 AU 16/05/23

3000815-TOM CONC BELDIA 1/2 KG

LIBELLE	DEBIT	CREDIT
Suivant détail Grand-Livre AUXILIAIRE	122 016,00	0,00
TOTAL (0) MOUVEMENTS du 16/05/23 au 16/05/23	122 016,00	0,00
CUMULS AU 16/05/23	122 016,00	
SOLDE AU 16/05/23	122 016,00	

DU 16/05/23 AU 16/05/23

3000862-YAOURT

LIBELLE	DEBIT	CREDIT
SOLDE AU 15/05/23	1 037 197,68	0,00
Suivant détail Grand-Livre AUXILIAIRE	0,00	0,00
TOTAL (0) MOUVEMENTS du 16/05/23 au 16/05/23	0,00	0,00
CUMULS AU 16/05/23	1 037 197,68	
SOLDE AU 16/05/23	1 037 197,68	

DU 16/05/23 AU 16/05/23

3000871-CONF ABROC 1/2KG

LIBELLE	DEBIT	CREDIT
SOLDE AU 15/05/23	57 179,52	0,00
Suivant détail Grand-Livre AUXILIAIRE	0,00	0,00
TOTAL (0) MOUVEMENTS du 16/05/23 au 16/05/23	0,00	0,00
CUMULS AU 16/05/23	57 179,52	
SOLDE AU 16/05/23	57 179,52	

DU 16/05/23 AU 16/05/23

3000880-SEL

LIBELLE	DEBIT	CREDIT
Suivant détail Grand-Livre AUXILIAIRE	13 110,00	0,00
TOTAL (0) MOUVEMENTS du 16/05/23 au 16/05/23	13 110,00	0,00
CUMULS AU 16/05/23	13 110,00	
SOLDE AU 16/05/23	13 110,00	

DU 16/05/23 AU 16/05/23

3000882-HUILE 2L

LIBELLE	DEBIT	CREDIT
SOLDE AU 15/05/23	1 144 080,00	0,00
Suivant détail Grand-Livre AUXILIAIRE	0,00	0,00
TOTAL (0) MOUVEMENTS du 16/05/23 au 16/05/23	0,00	0,00
CUMULS AU 16/05/23	1 144 080,00	
SOLDE AU 16/05/23	1 144 080,00	

DU 16/05/23 AU 16/05/23

3000890-SUCRE

LIBELLE	DEBIT	CREDIT
Suivant détail Grand-Livre AUXILIAIRE	54 000,00	0,00
TOTAL (0) MOUVEMENTS du 16/05/23 au 16/05/23	54 000,00	0,00
CUMULS AU 16/05/23	54 000,00	
SOLDE AU 16/05/23	54 000,00	

DU 16/05/23 AU 16/05/23

3022305-M/SES FARINE SUPERIEUR 5KG

LIBELLE	DEBIT	CREDIT
SOLDE AU 15/05/23	350 025,00	0,00
Suivant détail Grand-Livre AUXILIAIRE	0,00	0,00
TOTAL (0) MOUVEMENTS du 16/05/23 au 16/05/23	0,00	0,00
CUMULS AU 16/05/23	350 025,00	
SOLDE AU 16/05/23	350 025,00	

DU 16/05/23 AU 16/05/23

3044211-COODES PETITS 500 GRS

LIBELLE	DEBIT	CREDIT
SOLDE AU 15/05/23	2 800,00	0,00
Suivant détail Grand-Livre AUXILIAIRE	0,00	0,00
TOTAL (0) MOUVEMENTS du 16/05/23 au 16/05/23	0,00	0,00
CUMULS AU 16/05/23	2 800,00	
SOLDE AU 16/05/23	2 800,00	

SIEGE CIC CORSO 2023

LA GARE FERROVIER

CORSO

GRAND-LIVRE COMPTE

-copie provisoire

PAGE:2

EXERCICE:01/01/23 AU 31/12/23

DU 16/05/23 AU 16/05/23

3088510-HARICOT 01 KG

LIBELLE	DEBIT	CREDIT
Suivant détail Grand-Livre AUXILIAIRE	132 570,00	
TOTAL (0) MOUVEMENTS du 16/05/23 au 16/05/23	132 570,00	0,00
CUMULS AU 16/05/23	132 570,00	0,00
SOLDE AU 16/05/23	132 570,00	0,00

3088610-POIS CHICHE 1KG

DU 16/05/23 AU 16/05/23

LIBELLE	DEBIT	CREDIT
Suivant détail Grand-Livre AUXILIAIRE	82 500,00	
TOTAL (0) MOUVEMENTS du 16/05/23 au 16/05/23	82 500,00	0,00
CUMULS AU 16/05/23	82 500,00	0,00
SOLDE AU 16/05/23	82 500,00	0,00

3088711-RIZ BLANC 1 KG

DU 16/05/23 AU 16/05/23

LIBELLE	DEBIT	CREDIT
Suivant détail Grand-Livre AUXILIAIRE	75 690,00	
TOTAL (0) MOUVEMENTS du 16/05/23 au 16/05/23	75 690,00	0,00
CUMULS AU 16/05/23	75 690,00	0,00
SOLDE AU 16/05/23	75 690,00	0,00



الملحق رقم (04): ميزان المراجعة للمخزونات

SIEGE CIC CORSO 2023				BALANCE GENERALE			
LA GARE FERROVIER				- copie provisoire			
CORSO				DU 16/05/23 AU 16/05/23			
COMPTE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
3000815	TOM CONC BELDIA 1/2 KG	122 016,00	0,00	122 016,00	0,00	0,00	0,00
3000862	YAOURT	0,00	0,00	1 037 197,68	0,00	0,00	0,00
3000871	CONF ABROC 12KG	0,00	0,00	57 179,52	0,00	0,00	0,00
3000880	SEL	13 110,00	0,00	13 110,00	0,00	0,00	0,00
3000882	HUILE 2L	0,00	0,00	1 144 080,00	0,00	0,00	0,00
3000885	HUILE 5L	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
3000890	SI CRE	54 000,00	0,00	54 000,00	0,00	0,00	0,00
3011310	MISES SEMOULES EXTRA 10KG	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
3011410	MISES SEMOULE COMPLETE 10 KG	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
3022005	MISES FARINE COURANTE 5KG	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
3022305	MISES FARINE SUPERIEUR 5KG	0,00	0,00	350 025,00	0,00	0,00	0,00
3033205	COLSCOUS MOYEN 65 KG	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
3033210	COLSCOUS MOYEN 10 KG	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
3041125	VERMICELLE MOYEN 500 GRS	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
3042111	COUDES PETITS 500 GRS	0,00	0,00	2 800,00	0,00	0,00	0,00
3044401	MACARONIS 500 GRS	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
3085410	LENTILLE 1 KG	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
3088510	HARICOT 01 KG	132 570,00	0,00	132 570,00	0,00	0,00	0,00
3088600	POIS CHICHE 500 GRS	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
3088610	POIS CHICHE 1KG	82 500,00	0,00	82 500,00	0,00	0,00	0,00
3088711	RIZ BLANC 1 KG	75 690,00	0,00	75 690,00	0,00	0,00	0,00
Stocks de marchandises		479 886,00	0,00	3 071 168,20	0,00	0,00	0,00
CLASSE 3: COMPTES DE STOCKS ET EN-COURS		479 886,00	0,00	3 071 168,20	0,00	0,00	0,00
TOTAL GENERAL		479 886,00	0,00	3 071 168,20	0,00	0,00	0,00



الملحق رقم (05): النظام المحاسبي المالي SCF

48	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19	28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م
الصنف 3 - حسابات المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ	394 - خسائر القيمة عن إنتاج الخدمات الجاري إنجازها،	
30 - مخزونات البضائع	395 - خسائر القيمة عن المخزونات من المنتجات،	
31 - المواد الأولية واللوازم	397 - خسائر القيمة عن المخزونات الخارجية.	
32 - تموينات أخرى	الصنف 4 - حسابات الغير	
321 - المواد القابلة للاستهلاك،	40 - الموردون والحسابات الملحق	
322 - اللوازم القابلة للاستهلاك،	401 - موردو المخزونات والخدمات،	
326 - التغليفات،	403 - موردو السندات الواجب دفعها،	
33 - سلع قيد الإنتاج	404 - موردو التثبيتات،	
331 - المنتجات الجاري إنجازها،	405 - موردو تثبيطات السندات المطلوب دفعها،	
335 - الأشغال الجاري إنجازها،	408 - موردو الفواتير التي لم تصل إلى صاحبها،	
34 - خدمات قيد الإنتاج	409 - الموردون المدينون: التسبيقات والمدفوعات	
341 - الدراسات الجاري إنجازها،	على الحساب، RRR الواجب الحصول عليه، و الحسابات	
345 - الخدمات الجاري تقديمها.	الدائنة الأخرى.	
35 - مخزونات المنتجات	41 - الزبائن والحسابات الملحق	
351 - المنتجات الوسيطة،	411 - الزبائن،	
355 - المنتجات المصنعة،	413 - الزبائن والسندات المطلوب تحصيلها،	
358 - المنتجات المتبقية أو المواد المسترجعة	416 - الزبائن المشكوك فيهم،	
(النفايات، السقطات).	417 - الحسابات الدائنة عن أشغال أو خدمات جار	
36 - المخزونات المتأتية من التثبيتات	إنجازها،	
37 - المخزونات في الخارج (التي هي في الطريق،	418 - الزبائن - المنتجات التي لم تعد فواتيرها	
في المستودع أو في الإيداع)	بعد،	
38 - المشتريات المخزنة	419 - الزبائن الدائنون - التسبيقات المستلمة	
380 - البضائع المخزنة،	RRR المطلوب منحه والموجودات الأخرى الواجب	
381 - المواد الأولية و اللوازم المخزنة،	إعدادها،	
382 - التموينات الأخرى المخزنة،	42 - المستخدمون والحسابات الملحق	
39 - خسائر القيمة من المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ	421 - المستخدمون - الأجور المستحقة،	
390 - خسائر القيمة عن مخزونات البضائع،	422 - أموال الخدمات الاجتماعية،	
391 - خسائر القيمة عن المواد الأولية	423 - مساهمة الأجراء في النتيجة،	
والتوريدات،	425 - المستخدمون - التسبيقات والمدفوعات على	
392 - خسائر القيمة عن التموينات الأخرى،	الحساب الممنوحة	
393 - خسائر القيمة عن إنتاج السلع الجاري	426 - المستخدمون - الودائع المستلمة	
إنجازها،	427 - المستخدمون - الاعتراضات على الأجور	
	428 - المستخدمون - الأعباء الواجب دفعها	
	والمنتجات المطلوب استلامها،	

الصنف 7 - حسابات المنتجات

**70 - المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة،
الخدمات المقدمة والمنتجات الملحق**

- 700 - المبيعات من البضائع،
701 - المبيعات من المنتجات التامة المصنعة،
702 - المبيعات من المنتجات الوسيطة،
703 - المبيعات من المنتجات المتبقية،
704 - مبيعات الأشغال،
705 - مبيعات الدراسات،
706 - تقديم الخدمات الأخرى،
708 - منتجات الأنشطة الملحق،
709 - التخفيضات و التنازلات و المحسومات
المنوحة.

72 - الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون

- 723 - تغير المخزونات الجارية،
724 - تغير المخزونات من المنتجات،

73 - الإنتاج المثبت

- 731 - الإنتاج المثبت للأصول المعنوية،
732 - الإنتاج المثبت للأصول العينية.

74 - إمانات الاستغلال

- 741 - إعانة التوازن،
748 - إعانات أخرى للاستغلال.

75 - المنتجات العملياتية الأخرى

- 751 - الأتاوى عن الامتياز والبراءات والتراخيص
وبرامج المعلوماتية والقيم المماثلة،
752 - فوائض القيمة عن خروج الأصول المثبتة
غير المالية،
753 - أتعاب الحضور وأتعاب الإداريين أو المسير ،
754 - أقساط إعانات الاستثمار المحولة لنتيجة
السنة المالية،
755 - قسط النتيجة عن العمليات التي تمت
بصورة مشتركة،
756 - المدخولات عن الحسابات الدائنة المهتلكة،
757 - المنتجات الاستثنائية عن عمليات
التسيير،
758 - المنتجات الأخرى للتسيير الجاري.

654 - خسائر عن حسابات دائنة غير قابلة
للتحويل،

655 - قسط النتائج عن العمليات المنجزة بصورة
مشتركة،

656 - الغرامات والعقوبات والإعانات المنوحة،
والهبات والتبرعات ،

657 - الأعباء الاستثنائية للتسيير الجاري ،

658 - أعباء أخرى للتسيير الجاري -

66 - الأعباء المالية

661 - أعباء الفوائد،

664 - الخسائر عن الحسابات الدائنة المرتبطة
بمساهمات،

665 - فارق التقييم عن أصول مالية - نواقص
القيمة،

666 - خسائر الصرف

667 - الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول
المالية،

668 - الأعباء المالية الأخرى.

67 - العناصر غير العادية - الأعباء

**68 - المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر
القيمة**

681 - المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر
القيمة والأصول غير الجارية،

682 - المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر
قيمة السلع الموضوعية موضع الامتياز،

685 - المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر
القيمة - الأصول الجارية،

686 - المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر
القيمة - العناصر المالية.

69 - الضرائب من النتائج وما يماثلها

692 - فرض الضريبة المؤجلة عن الأصول،

693 - فرض الضريبة المؤجلة عن الخصوم،

695 - الضرائب عن الأرباح المبنية على نتائج
الأنشطة العادية،

698 - الضرائب الأخرى عن النتائج.



SOCIÉTÉ HOLDING AGRODIV

رَبِّ الصَّنَاعِي وَالتَّجَارِي قُورْصُو
(COMPLEXE INDUSTRIEL ET COMMERCIAL CORSO
FILIALE CEREALES CENTRE / SPA

Direction du c/c
Structure exploitation
Service gestion des stocks

BALANCE DES MOUVEMENTS : MP, EMBALLAGES, PDR ET AUTRES CONSOMMABLES

Période : FEVRIER 2023

U : Sac/Kg/Qt/Da

RUBRIQUE	STOCK INITIAL		ENTREES		SORTIES		STOCK FINAL		COUVERTURE MOIS
	QTITE	VAL.	QTITE	VAL.	QTITE	VAL.	QTITE	VAL.	
BLE TENDRE	3,762.00	4,834,170.00	37,973.40	48,795,819.00	38,029.00	48,867,265.00	3,706.40	4,762,724.00	1.77
SACS POLYPROPYLENE 50 KG	68,378.00	1,675,626.43	52,500.00	1,286,250.00	49,978.00	1,224,626.93	70,900.00	1,737,249.50	2.14
SACS POLYPROPYLENE 25 KG	106,350.00	2,286,962.10	0.00	0.00	33,550.00	721,462.89	72,800.00	1,565,499.21	10.50
ETIQUETTES 50 KG	450,000.00	193,500.00	0.00	0.00	30,000.00	12,900.00	420,000.00	180,600.00	12.06
ETIQUETTES 25 KG	450,000.00	159,597.00	0.00	0.00	40,000.00	14,186.40	410,000.00	145,410.60	10.00
FIL A COUDRE	700.00	367,542.09	0.00	0.00	100.00	52,506.01	600.00	315,036.08	
PIECE DE RECHANGE PRODUCTION		54,210,824.74		623,668.42		805,710.57		54,028,782.59	
FOURNITURES DIVERSES		3,949,045.15		142,200.00		231,268.23		3,859,976.92	
HUILE ET GRAISSE		8,400.00		70,395.00		0		78,795.00	
BUREAUTIQUE		803,558.57		217,957.70		159,459.54		862,056.73	
MATERIEL INFORMATIQUE		5,275.00		5,000.00		2,160.00		8,115.00	

Adresse : Rue de la gare ferroviaire Corso - w de Boumerdes
RC n° 35/24-0049424B14 / NIF N° 001415640024258 / ART N° 35190017330
Tel / fax: 024 95 13 49 / Email: info@agri-div.com



SOCIETE HOLDING AGRODIV

المصنعي والتجاري قورصو
COMPLEXE INDUSTRIEL ET COMMERCIAL CORSO
FILIALE CEREALES CENTRE / SPA

Direction du c/c
Structure exploitation
Service Gestion des stocks

BALANCE DES MOUVEMENTS : IMP, EMBALLAGES, PDR ET AUTRES CONSOMMABLES

Période : MARS 2023

U : Sac/Kg/QL/Da

RUBRIQUE	STOCK INITIAL		ENTREES		SORTIES		STOCK FINAL		COUVERTURE MOIS
	QITE	VAL.	QITE	VAL.	QITE	VAL.	QITE	VAL.	
BLE TENDRE	3,706.40	4,762,724.00	43,994.60	56,533,061.00	37,631.00	48,355,835.00	10,070.00	12,939,950.00	
ETIQUETTES 10 KG	0.00	0.00	400,000.00	172,000.00	10,000.00	4,300.00	390,000.00	167,700.00	19.50
ETIQUETTES 50 KG	420,000.00	180,600.00	0.00	0.00	30,000.00	12,900.00	390,000.00	167,700.00	9.75
ETIQUETTES 25 KG	410,000.00	145,410.60	0.00	0.00	40,000.00	14,186.40	370,000.00	131,224.20	14.23
FIL A COUDRE	600.00	315,036.08	0.00	0.00	50.00	26,253.01	550.00	288,783.07	9.17
SACS POLYPROPYLENE 50 KG	70,900.00	1,737,249.50	0.00	0.00	25,150.00	616,245.77	45,750.00	1,121,003.73	1.14
SACS POLYPROPYLENE 25 KG	72,800.00	1,565,499.21	0.00	0.00	31,250.00	672,003.44	41,550.00	893,495.77	1.60
SACS POLYPROPYLENE 10 KG	0.00	0.00	138,800.00	1,700,300.00	0.00	0.00	138,800.00	1,700,300.00	6.94
PIECE DE RECHANGE PRODUCTION		54,028,782.59		127,357.16		763,364.20		53,392,775.55	
FOURNITURES DIVERSES		385,976.92		13,987.5		18,446.13		381,538.79	
HUILE ET GRAISSE		78,795.00		0.00		1,600.00		77,195.00	
BUREAUTIQUE		862,056.73		110,840.00		88,297.11		884,599.62	
MATERIEL INFORMATIQUE		8,115.00		22,400.00		5,180.00		25,335.00	

Adresse : Rue de la gare ferroviaire Corso - w de Boumerdes
RC n° 35/24-0049424814 / NIF N° 001415640024258 / ART N° 35190017330
Tel / fax: 024-95-13,49 / Email: cec@agrodv.com

Direction des stocks
Gestion des stocks
RPT/KAL/10/10/10
COMPLEXES CENTRE

الملحق رقم (07): جدول تقييم المخزون (ملصقات الفريشة ذات الحجم 05 كلغ).

ETIQUETTES 05 KG													
PCE TYPE	PCE DATE	QNT AVANT	VAL. AVANT	QNT. SIK	APRES VAL.	APRES QNT.	U.	VAL. SIK	TOT VAL.	STOCK NUMERIC	QUANTITE	TOT. QNT.	STK
ACHL_BRF	27/04/2023	0.00	0.00	40000	40000.00	17200.00	0.43	17200.00	17200.00	00094	40000.00	40000.00	
B_SORTIE	16/05/2023	40000.00	17200.00	-8000	32000.00	13760.00	0.43	-3440.00	13760.00	00114	8000.00	32000.00	

الملحق رقم (9): وصل التسديد

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
BADR

Agence : 639
Date : 2023-05-21

LHAMEUR SOFIANE
UNITE DE PRODUCTION CORSO
RUE DE LA GABRIELLE CORSO
Operation N° : FJB2314198268360

AVIS DE DEBIT

Conformément à vos instructions, nous débitons votre compte du montant de l'opération suivante

VIREMENT EMIS EN FAVEUR DE
Fund Transfer from - 639000227530050 - to - 623000141130040
MONTANT DU VIREMENT: 95,500.00 DZD

COMMISSION SUR VIREMENT 300 DZD
AU DEBIT DE VOTRE COMPTE 57 DZD
639000227530050 95,500.00 DZD
DATE DE VALEUR: 2023-05-21

VISA

SALUTATIONS DISTINGUEES

Agence : 623
Date : 2023-05-21

Fund Transfer from - 639000227530050 - to - 623000141130040

Operation N° : FJB2314198268360

AVIS DE CREDIT

Nous avons l'honneur de vous informer que nous créditions votre compte de l'opération suivante

NUMERO DE COMPTE
623000141130040
MONTANT DE CREDIT
95,500.00 DZD

***VIREMENT RECU DE :** LHAMEUR SOFIANE
DATE DE VALEUR: 2023-05-21

VISA

SALUTATIONS DISTINGUEES